

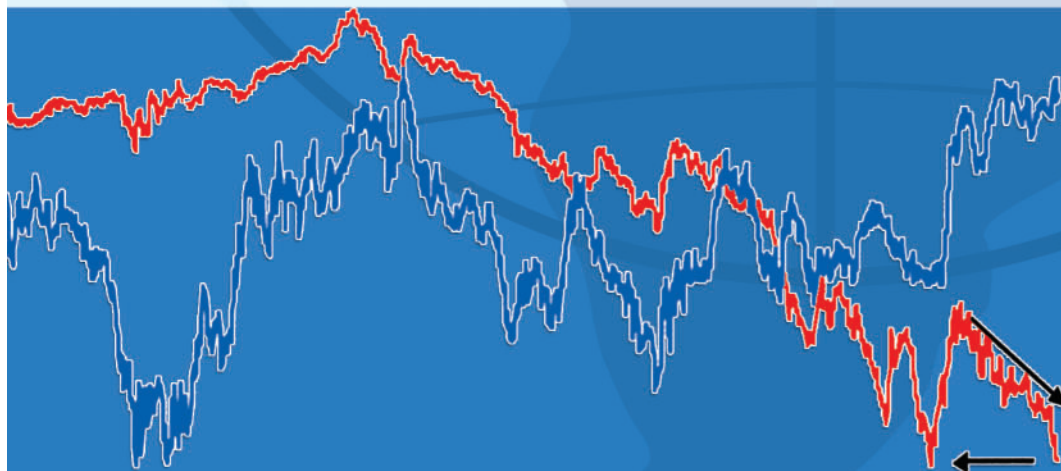


السنة الخامسة والعشرون - العدد الفصلي الثالث / يوليو - سبتمبر 2007

ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

- ملتقى آليات التعاون بين هيئات الضمان العربية والمؤسسات المالية والتصديرية المغاربية
- مؤشر إمكانية الحصول على الائتمان وأهميته لسهولة أداء الأعمال 2007
- مؤشر التنافسية العالمية 2007
- مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2007
- العوامل المؤثرة في حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص في 129 دولة
- تطورات الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية



فهرس المواضيع

3	الافتتاحية
4	أنشطة المؤسسة
5	مؤشرات
13	دراسات
15	اتجاهات

أغراض المؤسسة وأجهزتها

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

أغراض المؤسسة:

- توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولائتمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لائتمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهائه عقد التصدير.
- تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكتملة لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

مجلس مساهمي المؤسسة:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسة العامة وإقرار النظم واللوائح المالية والإدارية والتقرير بشأن المسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام. ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

مجلس الإدارة:

يتكون المجلس من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً. يتولى المجلس في إدارة أعمال المؤسسة الصلاحيات المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الاختصاصات إعداد النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث التي يقدمها المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية للمؤسسة، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

يتكون مجلس الإدارة حالياً على النحو التالي:

رئيساً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني

سعادة الأستاذ خالد عبدالرحمن المجحم

سعادة الأستاذ علي رمضان أشنيش

سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي

سعادة الأستاذ محمد علي طالب

سعادة الأستاذ عبد اللطيف شعبان

سعادة الأستاذ يسن فضل السيد محمد

سعادة الدكتور محمد غسان الحبش

المدير العام:

السيد فهد راشد الإبراهيم



ملتقى آليات التعاون بين هيئات الضمان العربية والمؤسسات المالية والتصديرية المغربية

الناجمة عن هذا الخطر. كما أصدرت المؤسسة منذ نحو سنتين عقدا لتأمين عمليات الإيجار بنوعيه التمويلي والتشغيلي والتي تقوم في إطاره بتأمين حقوق المؤجر العربي من مستحقات مستوجبة على المستأجر، وكذلك حقوقه في ملكية الأصول المؤجرة طوال فترة عقد الإيجار المبرم بينه وبين المستأجر. أما فيما يخص شركات التأمين العربية فقد قامت المؤسسة بإعادة تأمين التزامات عدد من هيئات الضمان العربية في إطار نوعين من اتفاقيات إعادة التأمين وهما الاتفاقية الاختيارية والاتفاقية النسبية.

وفي مجال الاتفاقيات الثنائية، قامت المؤسسة خلال السنوات الثلاث الأخيرة بإبرام عدة اتفاقيات مع هيئات ضمان عربية بشكل عام وهيئات ضمان مغربية بشكل خاص، إذ ترتبط المؤسسة بكل من الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات باتفاقيات إعادة تأمين نسبية واختيارية، كما تم إبرام اتفاقيات خاصة لتسويق عدد من خدمات الضمان التي توفرها المؤسسة في الأسواق المغربية.

وفي إطار الملتقى المذكور، أكدت الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية على ضرورة التكامل والتعاون بين هيئات الضمان فيما بينها لمجابهة تحديات المستقبل بما فيها انفتاح سوق تأمين ائتمان الصادرات أمام أكبر أربع شركات عالمية تسيطر على ما يزيد عن 85% من حجم سوق تأمين الائتمان الدولي، كما أكدت على أهمية استعمال النظام البنكي لنظام تأمين ائتمان الصادرات بما يتيح من مزايا عديدة لكل الأطراف التي لها علاقة بنشاط التصدير. كما أشار برنامج تمويل التجارة العربية الذي كان من ضمن المشاركين في فعاليات هذا الملتقى إلى

في إطار نشاطها الرامي إلى تدعيم صناعة ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات وانفتاح هذه الصناعة على القطاع المصرفي وتكاملها معه، قامت المؤسسة مؤخرا بتنظيم ملتقى آليات التعاون بين هيئات الضمان العربية والمؤسسات المالية والتصديرية المغربية بالتعاون مع كل من الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية، وذلك يوم الثلاثاء 26 يونيو 2007 في الجمهورية التونسية بتونس العاصمة، حيث انعقد هذا الملتقى برعاية كريمة من معالي محافظ البنك المركزي التونسي السيد توفيق بكار، وشارك فيه ممثلون عن القطاع المصرفي التونسي والجزائري والليبي والموريتاني وكذلك الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات وبرنامج تمويل التجارة العربية.

القطاع المالي العربي من تطورات في خدماته وكذلك في احتياجاته للتأمين. كما حرصت المؤسسة على تطوير وتحديث تقنياتها وأواتها التأمينية الفنية في مجالات البحوث والدراسات والتسويق والاكنتاب والتعويض والاسترداد وإعادة التأمين وغيرها من الأنشطة الحيوية الأخرى بما يوازي نظيراتها من شركات تأمين عريقة ومتميزة على النطاق الدولي. فقامت المؤسسة بتوفير عدد من العقود الخاصة بالمؤسسات المالية سواء أكانت نشطة في القطاع البنكي أو التأجيري أو التأميني، إذ أصدرت خلال العام الماضي عقدا لتأمين تعزيز خطابات الاعتماد الذي يخول البنك العربي الحصول على تعويض يصل إلى 100% من قيمة مستحقاته في حال عدم وفاء البنك المصدر لخطاب الاعتماد بما استحق عليه في إطار عملية تصديرية. أما فيما يخص ضمان المؤسسات المالية التي تقرض مشاريع استثمارية عربية فقد أضافت المؤسسة ضمانا يتمثل في تغطية مخاطر انقطاع العقد الاستثماري بما يتيح للطرف الممول الحصول على تعويض معدله 90% من قيمة الخسارة

وقد أشارت المؤسسة في المحاضرة التي قدمتها بمناسبة هذا الملتقى إلى المزايا التي يوفرها نظامي ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات، اللذين أنشأتهما المؤسسة تباعا في أواسط السبعينات وأوائل التسعينات، والتي تتجسد في ضمانات مباشرة تتيح للمؤسسات المالية الممولة للعمليات الاستثمارية أو التصديرية الحصول على تعويض تتراوح نسبته بين 90 و100% من قيمة الخسارة المحققة. مما يفتح المجال أمام المؤسسات المالية العربية لتقديم خدمات تمويلية بتكلفة منخفضة من شأنها أن توسع قاعدة عملائها من شركات مصدرة ومستثمرة لا تتوفر لديها الضمانات التقليدية المطلوبة من قبل القطاع المصرفي، وهو ما يؤدي إلى استغلال امثل لفرص الأعمال المتاحة للمصارف الممولة بما يعود بالنفع عليها وعلى المصدرين والمستثمرين العرب وكذلك على الاقتصادات الوطنية للدول الأعضاء بشكل عام.

وقد بينت المؤسسة انه قد طرأ كثير من التطوير خلال السنوات الأخيرة على أنظمة الضمان التي تديرها بما يتماشى مع ما يشهده

الملتقى لتقديم أوراق عمل حول موضوع التخصيم عبر الحدود وامكانية الاستفادة الاقتصادية العربية من هذه الخدمة التي تدمج بين الضمان والتمويل في آن واحد مما يعزز باقية الخدمات التأمينية والتمويلية الخاصة بالمصدرين ويساهم في تدعيم علاقات التكامل بين هيئات تأمين ائتمان الصادرات والمؤسسات المالية العربية..

والله الموفق...

فهد راشد الابراهيم

المدير العام

المخاطر المحتملة وهو ما توفره هيئات تأمين ائتمان الصادرات نظرا لتخصصها في تأمين المخاطر التجارية وغير التجارية المصاحبة لعملية التصدير.

وايمانا من المؤسسة بضرورة تنمية وتطوير صناعة تأمين ائتمان الصادرات في الدول العربية والارتقاء بالمستوى الفني للهيئات الأعضاء، فقد بدأت المؤسسة منذ مدة الاستعدادات لعقد الاجتماع الحادي عشر لملتقى هيئات الضمان العربية الذي سينعقد في دولة الكويت يومي 4 و5 ديسمبر 2007. وسيتناول الملتقى بالبحث موضوع المعلومات الائتمانية ودورها في صناعة تأمين الائتمان. كما سيتم عقد ندوة خاصة على هامش

أهمية الخدمات التي تقدمها هيئات تأمين ائتمان الصادرات العربية في توفير الضمانات اللازمة لإتمام عملية تمويل التجارة العربية البينية بنوعها التقليدي والإسلامي.

وقد شارك في الملتقى أيضا القطاع المصرفي ممثلا في الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية والتي أشارت إلى المخاطر المصاحبة لعملية التصدير بدءا من استكشاف السوق إلى استلام المصدر لمستحقاته من قبل المستورد الأجنبي حيث أن هذه المخاطر من شأنها أن تعيق عملية التمويل وبالتالي تنفيذ الصفقات التصديرية، مما يحتم على الجهاز المصرفي البحث عن ضمانات تطفئ

أنشطة المؤسسة

• عمليات الضمان:

على صعيد تأمين ائتمان الصادرات، أبرمت المؤسسة خلال الربع الثالث من العام 10 عقود لتوفير التغطية التأمينية لائتمان الصادرات مع 10 شركات مصدرة تنتمي إلى 6 دول عربية، بلغت القيمة الإجمالية لها حوالي 79 مليون دولار أمريكي، وتوزعت ما بين 7 عقود تأمين ائتمان صادرات شاملة، 3 عقود تأمين ائتمان صادرات محددة.

كما وردت إلى المؤسسة 8 استفسارات ذات علاقة بنظام تأمين ائتمان الصادرات و57 طلب تأمين ائتمان صادرات من شركات مصدرة من 10 دول عربية.

أما على صعيد ضمان الاستثمار، فقد استلمت المؤسسة استفسارين صادرين من مستثمرين من دولة عربية وشركة عربية أجنبية مشتركة لتأمين مشروعين استثماريين في قطاعي الصناعات البترولية وصناعة الكرتون وذلك في دولتين عربيتين. ومن ناحية أخرى، قامت المؤسسة بإبرام عقد تأمين استثمار مباشر لصالح مجموعة من المستثمرين العرب في إحدى الدول الأعضاء.

• مشاركة في اجتماع إقليمي:

شاركت المؤسسة ممثلة بمديرها العام في اجتماعات الدورة العادية (80) للمجلس الاقتصادي

يستقي التقرير بياناته بشكل رئيسي من جهات الاتصال القطرية المعتمدة في الدول العربية الأعضاء، التي تحرص عاما بعد عام، على توفير البيانات المطلوبة، سواء كانت متاحة للعمامة أو على نطاق خاص. وفي حالة عدم توفر أي من البيانات المطلوبة، يتم استكمالها من المصادر الدولية المعتمدة.

يتكون التقرير من جزئين رئيسيين، يعكس الأول منهما المكونات الرئيسية لمناخ الاستثمار في الوطن العربي بما تتضمنه من تطورات سياسية تشمل: الأوضاع الداخلية، مظاهر العمل العربي المشترك، العلاقات العربية على المستوى البيئي والإقليمي والدولي، إضافة إلى التطورات المتعلقة بالصراع التاريخي العربي-الإسرائيلي. كما يتناول هذا الجزء التطورات الاقتصادية من حيث: معدلات النمو، التوازن الداخلي والخارجي، معدلات التضخم، أسعار الصرف وازدواج المستجندات في أسواق المال العربية، ويستعرض حجم التدفقات الاستثمارية العربية البينية وتقديرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة، وحركة التجارة العربية البينية والخارجية والتطورات في البيئة التشريعية ومكونات الاقتصاد الجديد القائم على تقنيات المعلومات والاتصالات. إضافة إلى استعراض الجهود الترويجية القطرية، تصنيف الدول العربية في مؤشرات التقييم السيادي،

والاجتماعي - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التي عقدت خلال الفترة 3-6 سبتمبر، كما شاركت المؤسسة بالاجتماعات التي تمت يومي 5-6 سبتمبر على المستوى الوزاري وكبار المسؤولين، هذا وقد ناقشت الدورة عدة قضايا اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى تقارير منظمات العمل العربي المشترك.

• إصدارات المؤسسة:

أصدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2006 ويمثل هذا الإصدار المسح السنوي الثاني والعشرون الذي تقوم به المؤسسة منذ التقرير الأول الصادر في عام 1985، وهو التقرير العربي الوحيد الذي يتم إعداده استنادا إلى مسح سنوية، تجريها المؤسسة بالتعاون مع جهات الاتصال القطرية المعتمدة في الدول العربية الأعضاء، ومن ثم يستعرض نتائجها التي تعكس في نهاية المطاف مناخ الاستثمار السائد في الدول العربية، بكافة المستجندات المتعلقة بمكوناته ضمن بيئة العمل والاستثمار، ومظاهر التحسن والتراجع والجهود المبذولة في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تسويق الدول العربية كدول جاذبة للاستثمار، سعيا لاستقطاب المزيد من تدفقاته العربية والعالمية.



جدول بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة المعلن عنها للفترة 2003-2006، جدول اتفاقيات الاستثمار الثنائية واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي العربية الثنائية المبرمة حتى نهاية 2006، بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى ذات الصلة. وتهدف المؤسسة لأن يصبح هذا الجزء بمثابة دليل مصغر للمستثمر العربي والأجنبي يكون محل التطوير والتحديث في التقارير القادمة.

وإيماناً من المؤسسة بأهمية التواصل مع قراء التقرير وكافة المعنيين به، تم إعداد استمارة استبيان وإرفاقها بنسخ التقرير، بغرض مسح آراء القراء وهيئات الاستثمار في الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المعنية، بهدف تحسينه وتطويره. كما تم تحميل الاستبيان على الموقع الشبكي للمؤسسة.

صناعة الضمان محليا وعالميا، وأخيرا استعراضا تفصيليا لأنشطة المؤسسة المتعلقة بعمليات الضمان والأنشطة المكملة والخدمات المساندة لها.

من ناحية أخرى، قدم التقرير الحالي لأول مرة، جزءاً إحصائياً مستقلاً بذاته لكل دولة عربية يتضمن لمحة عن أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقاً لأحدث البيانات، حيث تم إدراجها في الجزء الإحصائي لجدول التقرير، كما تم تحميلها باللغة العربية على الموقع الشبكي للمؤسسة وباللغة الانجليزية في مرحلة لاحقة. ويتضمن الجزء الإحصائي أقساماً مختلفة من أهمها بعض البيانات الاقتصادية والتعريفية الأساسية عن القطر، تدفقات الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة الوافدة إليه، رسومات بيانية توضح أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة،

مؤشرات المخاطر القطرية، وبعض المؤشرات الدولية المختارة الأخرى التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببيئة الاستثمار.

أما الجزء الثاني فيشتمل على محور التقرير الذي يسلط الضوء على "أداء القطاع السياحي في الدول العربية وأثره على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية" انسجاماً مع إعلان منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة UNWTO، في 2 يناير 2007، من مقرها في مدريد، أن العام 2007 يجب أن يكون نقطة انطلاق هامة لدعم السياحة كعامل رئيسي للقضاء على الفقر، وكأداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. كما يشمل هذا الجزء تطورات الأداء العالمي الاقتصادي، الاتجاهات الدولية للاستثمار، تقديرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مستجدات

مؤشرات

مؤشر إمكانية الحصول على الائتمان وتأثيره على بيئة أداء الأعمال تعريفه، مكوناته، دواعي الإصلاح ومجالاته وعلاقته بالاستثمار

تتضح من ذلك مدى أهمية توفر مكاتب لتسجيل وتجميع المعلومات والبيانات الائتمانية عن المقترضين لاستمرارية تمويل المشاريع وتقديم الائتمان المصرفي، ففي غياب هذه المكاتب لا يستطيع المستثمر المقبل على الاقتراض تقديم شهادات أو مستندات تعزز تاريخه الائتماني وموقفه الائتماني الحالي وتثبت انتظامه في سداد كافة التزاماته وديونه في تواريخ استحقاقها. ومن ثم يتمتع المصرف عن منح أو تقديم قرض لهذا العميل لتمويل التوسعات في أعماله من جهة. ومن جهة أخرى، فإن إدارة المصرف دائماً ما ترغب في الحصول من العميل على أنواع محددة من الأصول كضمانات مقابل القروض المقدمة للعميل، والتي لا تشمل أية أصول مستحقة التحصيل في المستقبل مما يعتبر قصوراً في القوانين المعمول بها في هذا الشأن. وتترتب على ذلك صعوبة الحصول على الائتمان، وخاصة بالنسبة للمشاريع صغيرة أو متوسطة الحجم أو المشاريع التي تديرها السيدات.

ودائماً ما تهتم المصارف، عند اتخاذ قرار بمنح

يجبر غياب أسواق المال أو عدم اكتمال نضجها (خاصة سوق تداول أدوات حقوق الملكية)، المشاريع / الشركات على الاعتماد بدرجة عالية على الائتمان المصرفي، ليس فقط لاحتياجات رأس المال التشغيلي (مثل أجور العمال وشراء المواد الخام... الخ) ولكن أيضاً لاحتياجات التمويل طويل الأجل (التراكم الرأسمالي). وفي الدول التي يتم فيها تحديد أسعار الفائدة بموجب قرارات إدارية (مما ينتج عنه أسعار فائدة حقيقية متدنية أو سالبة) فإن ذلك يؤدي إلى تزايد الطلب على الائتمان المصرفي، مما يدفع المصارف لتقنين منح القروض. ونظراً لأن تلك المصارف قد تعاني من نقص المعلومات التي تؤهلها للحكم على ربحية وجودة المشاريع الاستثمارية، فإن تقنين الائتمان المصرفي كسياسة داخلية للمصارف يجعلها تحجم عن تقديم الائتمان للمشاريع الجيدة أيضاً. وفي مثل هذه الحالات، يجب اعتبار حجم الائتمان المصرفي المتاح - وليس أسعار الفائدة - أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على حجم الاستثمارات المخطط لها والمنفذة سواء المحلية أو الأجنبية، وبالتالي أحد العوامل المؤثرة على تحقيق معدلات مستدامة للنمو الاقتصادي.

موضوع الإفلاس الكثير من الاهتمام ضمن مقترحات الإصلاح. فأسواق الائتمان تعمل بكفاءة وفعالية في ظل القدرة على تقييم التاريخ الائتماني للمقترض واستخدام مدى واسع من الأصول كضمانات، وتنفيذ الحجز على الضمانات والتصرف فيها خارج دهايز النظام القضائي وساحات المحاكم.

تعريف المؤشر ومكوناته

يتناول المؤشر بعدين هامين، يتمثل الأول في نطاق المعلومات والبيانات الائتمانية ومدى توفرها أو سهولة الحصول عليها، والثاني في مدى فعالية قوانين الإفلاس والضمانات في دعم الحصول على الائتمان المصرفي. ويتكون المؤشر وفقاً لتقرير العام 2007 من المؤشرات الفرعية التالية:

- 1- مؤشر الحقوق القانونية لكل من الدائن والمدين، ويقيس دور قانون الإفلاس وقانون الضمانات في تيسير الحصول على الائتمان المصرفي.
- 2- مؤشر مدى إتاحة المعلومات والبيانات الائتمانية، ويقيس أثر التشريعات والقوانين على مدى إتاحة المعلومات الائتمانية ونطاقها وجودتها.
- 3- مؤشر مدى تغطية المكاتب العامة لتسجيل

وغالبا ما تدعي الحكومات بأن الهدف من تقديم الحلول البديلة هو توفير الحماية اللازمة للمقترض، ولكن الواقع العملي يشير إلى أن هذه الحلول تضر بمعظم المقترضين الذين تقصد الحكومات حمايتهم. ذلك أن طالب التمويل لمشاريع عالية المخاطر ومرتفعة الجودة (ارتفاع تكاليف إقامة المشروع) أو لمشاريع صغيرة الحجم وخاصة الفقراء، تصعب فرصهم في الحصول على قرض في ظل أسعار فائدة محددة إداريا عند مستويات منخفضة لا تعكس قوى السوق، ناهيك عن عدم قدرتهم على تقديم الضمانات شائعة الاستخدام. كما أن توفير حماية قوية للمقترض، يدفع المصارف إلى استثمار أموالها في أوراق المال الحكومية، أو إقراضها للمشاريع الضخمة القائمة بالفعل والتي ترتبط معها بعلاقات ائتمانية تاريخية.

وتعتبر الحلول البديلة بمثابة قوانين جامدة تحد من عمليات الائتمان. وكمثال على ذلك، نجحت المالديف في تطوير الائتمان العقاري لديها في بادئ الأمر، ولكن إصدار قانون يعفى السكن الأساسي من الحجز عليه كضمانة، ظلماً من السياسيين أن هذا الإجراء يزيد من التأييد الشعبي لهم، أدى إلى جفاف سوق الائتمان العقاري خلال شهر واحد فقط من تاريخ صدوره، مما استدعى تعديله وإصلاح نقاط الضعف فيه.

وبغرض زيادة الفرص لمزيد من الائتمان، نال

ائتمان لعميل ما، بالتاريخ الائتماني لهذا العميل وأنواع الضمانات التي يمكن أن يقدمها. وفي حالة غياب مكاتب تسجيل المعلومات الائتمانية وعدم فعالية قوانين الضمانات، فإن النتيجة الحتمية لذلك، تقديم مستوى أقل من القروض والائتمان. ولمزيد من التوضيح، يجب الإشارة إلى أن متوسط نسبة الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في أسوأ 10 دول، من حيث مدى قدرة مكاتب تسجيل المعلومات الائتمانية وقوانين الضمانات على تسهيل وتنشيط سوق الائتمان، قد بلغت 14%، في حين بلغت في أفضل 10 دول ما نسبته 120%.

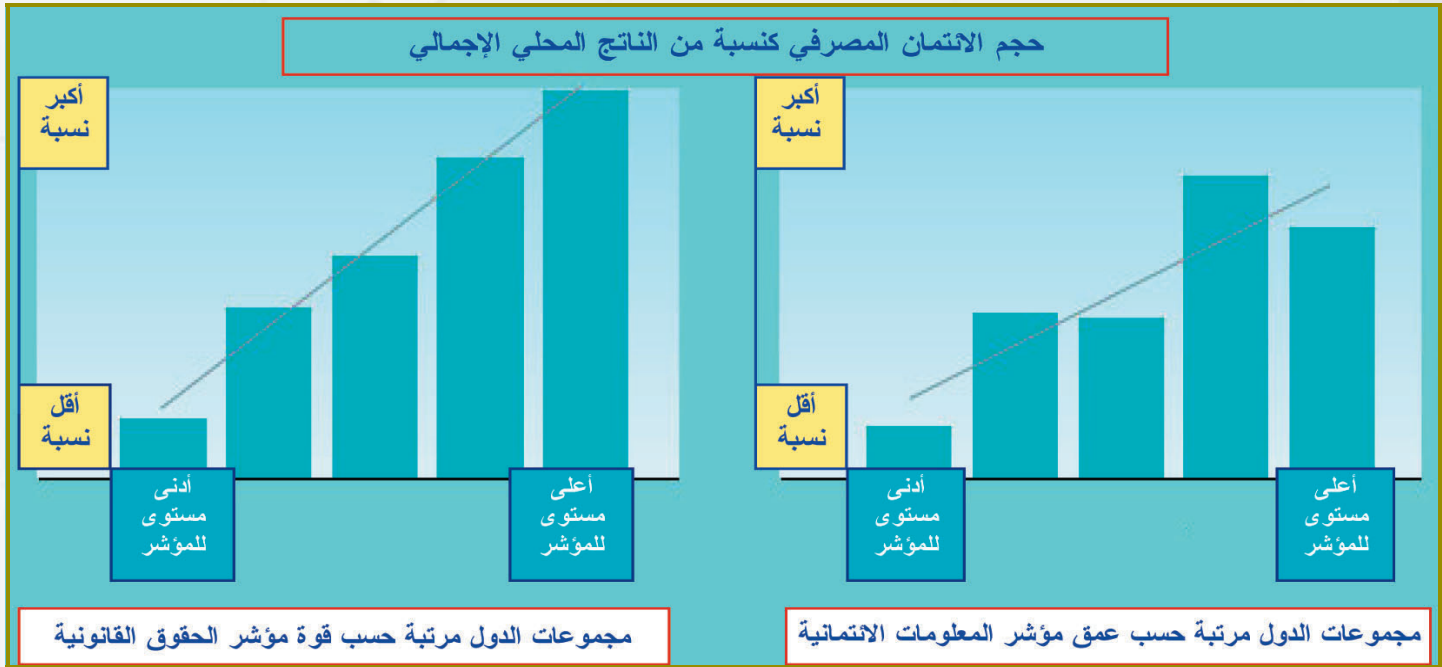
إن تحسين نظام المعلومات الائتمانية وزيادتها فيما يتعلق بدرجة الملاءة المالية للمقترضين القائمين والمحتملين وإصلاح قوانين الضمانات التي تنظم حيازة تلك الضمانات والتصرف فيها، في مرحلتي تأسيس المشروع (دخول الصناعة) أو إغلاق المشروع وإعلان الإفلاس، لا يضمن حقوق الدائنين فحسب بل يمتد ليقدم منافع للمقترضين الجادين بنفس القدر، حيث يمنح هؤلاء فرصة أكبر للحصول على احتياجاتهم من التمويل الائتماني، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي من خلال توجيه رأس المال إلى أفضل القطاعات أداءً وإنتاجية. وهو ما تؤكد تجربة بنك جرامين في بنجلاديش، حيث استطاع 50% من الفقراء هناك الخروج من دائرة الفقر بحصولهم على الائتمان اللازم لبدء أعمالهم، في حين نجح 4% فقط في تحقيق ذلك بالتمويل الذاتي دون الحصول على الائتمان.

وقد حاولت بعض الدول تقديم حلول بديلة بغرض إتاحة مزيد من التمويل للمشاريع صغيرة الحجم، من ضمنها وضع سقوف لسعر الفائدة (كما هو الحال في كل من بنين والهند)، والسماح للعميل المتعثر بالحصول على الحماية ضد تحصيل الديون المستحقة عليه في جميع إجراءات الإفلاس، وبالتالي زيادة الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد هذه الديون، والتي غالباً ما تنتهي دون تحقيق محصلة ايجابية (كما هو الحال في ساحل العاج وجورجيا والمكسيك وبيرو)، أو بإعفاء بعض الأصول مثل العقارات ومعدات الإنتاج الأساسية من محاولات الحجز عليها والتصرف فيها بغرض تحصيل أو استرداد الديون المتأخر سدادها (كما هو الحال في بوليفيا ومالي).

مؤشر الحصول على الائتمان 2007

تغطية المكاتب الخاصة (%) من (البالغين)	تغطية المكاتب العامة (%) من (البالغين)	مؤشر معلومات الائتمان	مؤشر الحقوق القانونية	الإقليم الاقتصادي
10,1	3,2	1,9	5,0	إقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ
60,8	8,4	5,0	6,3	إقليم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
1,3	0,1	1,8	3,8	إقليم جنوب آسيا
9,4	1,7	2,9	5,5	إقليم أوروبا وآسيا الوسطى
27,9	7,0	3,4	4,5	إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
7,6	3,2	2,4	3,9	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
3,8	1,5	1,3	4,2	إقليم أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: تقرير بيئة أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2007.



قليل من الدول لا يتجاوز العشرين على المستوى العالمي:

- يقدم المعلومات الإيجابية (الأرصدة القائمة من القروض الممنوحة للمقترض - المواظبة على السداد في تواريخ الاستحقاق) والسلبية (التوقف عن السداد وقيمة المتأخرات) على السواء.
- يقدم بيانات عن الشركات والأفراد.
- يقدم بيانات يتم تجميعها من تجار التجزئة والمؤسسات المالية.
- يقدم بيانات ومعلومات تغطي خمس سنوات سابقة.
- يقدم بيانات عن جميع القروض التي تتجاوز 1% من نصيب الفرد من الدخل القومي.
- تخول الحق القانوني للمقترض لفحص ومراجعة البيانات التي تخصه.

وقد انتهجت 16 دولة برامج إصلاح أنظمة المعلومات لديها خلال عام 2005/2006، حيث تم إنشاء مكاتب خاصة للمعلومات الائتمانية في كل من **بلغاريا وجورجيا وكازخستان ونيكاراجوا**. وفي موريشيوس، تم إنشاء مكتب عام للمعلومات الائتمانية. وخلال نفس الفترة، قام **البنك المركزي المصري** بتنقيح قانون سرية البيانات المصرفية من أجل السماح بإنشاء مكتب خاص للمعلومات

وشمال أفريقيا لإقامة المزيد من المكاتب الخاصة لتجميع وتسجيل وتوزيع المعلومات الائتمانية.

يوضح الشكل أعلاه العلاقة الطردية بين مؤشري الحقوق القانونية والمعلومات الائتمانية من جهة، ونسبة الائتمان المصرفي من الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي يغطيها تقرير عام 2007 من جهة أخرى، حيث يلاحظ ارتفاع حجم الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي كلما تحركنا من الدول التي تعكس أدنى مستويات في أي من المؤشرين المذكورين في اتجاه الدول التي تسجل أعلى مستوياتهما.

تحسين مؤشر المعلومات الائتمانية من خلال توسيع قاعدة المشاركة في المعلومات الائتمانية

تنتشر في الوقت الحاضر المكاتب الخاصة والعامّة في نحو 80% من الدول. ولكن الدول الأكثر فقراً ما زالت غير قادرة على اللحاق بركب التطور الحاصل في الدول الغنية، وخاصة في مجال توسيع قاعدة المشاركة في المعلومات الائتمانية المسجلة لدى مكاتب التسجيل الخاصة. ونظراً لأن تسجيل المعلومات الائتمانية يكون مفيداً للمقترضين، فقط في حالة ارتفاع جودة المعلومات الموزعة وسهولة الحصول عليها، يسوق التقرير أهم مميزات الأنظمة الكفؤة للمعلومات الائتمانية والتي تقتصر على عدد

المعلومات الائتمانية (عدد المقترضين كنسبة من عدد البالغين).

4- مؤشر مدى تغطية المكاتب الخاصة لتسجيل المعلومات الائتمانية (عدد المقترضين كنسبة من عدد البالغين).

وكلما ارتفعت قيمة المؤشرات الفرعية كلما دل ذلك على وضع أفضل، ولكن يجب التنويه هنا إلى أن الدرجة "صفر" في المؤشرين الأخيرين تعني أن الدولة لا تتوفر لديها هذه النوعية من مكاتب تسجيل المعلومات الائتمانية (العامّة أو الخاصة).

ويبين الجدول السابق، أن إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمثل مع إقليم جنوب آسيا أضعف مستويات مؤشر الحقوق القانونية، في حين يرتفع مؤشر معلومات الائتمان عن إقليم أفريقيا جنوب الصحراء وإقليم جنوب آسيا وإقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ، وهو ما تؤكد نسبة تغطية المكاتب العامة إلى عدد البالغين، حيث يشترك إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تلك النسبة مع إقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ متجاوزاً كل من إقليم جنوب آسيا وإقليم أوروبا وآسيا الوسطى وإقليم أفريقيا جنوب الصحراء. أما نسبة تغطية المكاتب الخاصة، وإن كانت تتجاوز كل من إقليم أفريقيا جنوب الصحراء وإقليم جنوب آسيا، إلا أنها مازالت متواضعة للغاية مقارنة بالإقليم الأخرى مما يسلط الضوء على حاجة إقليم الشرق الأوسط



الرقابية، بهدف متابعة ومراقبة مخاطر النظام المالي، من جهة أخرى. وقد بلغت نسبة الخدمات المقدمة من المكاتب العامة للمقرضين نحو 14% مقارنة بنحو 90% من المكاتب الخاصة.

مؤشر الحقوق القانونية لكل من المقرض والمقرض:

تعتبر سهولة الحصول على المعلومات الائتمانية في كثير من الدول غير كافية لإصلاح سوق الائتمان، وخاصة في الدول التي تمنح القروض غير المضمونة للشركات العملاقة فقط، في حين يتعين على الشركات الأخرى تقديم الضمانات من أجل الحصول على القروض. وتضع قوانين الضمانات المطبقة في تلك الدول، من هذه المهمة. حيث أن السماح للمقرض بتقديم أي نوع من الضمانات يؤدي إلى تسهيل عملية تقديم القروض ومنح الائتمان. وهناك أربعين دولة فقط تسمح قوانينها للمقرض بتغيير مجموعة الأصول المقدمة كضمانات، مثل المخزون أو الأصول المستحقة السداد أو الأصول المستقبلية مثل حصيلة بيع أو تصدير المحاصيل الزراعية. وكمثال على ذلك فإن القوانين الأمريكية تسمح للمقرض بتقديم الأصول الملموسة أو غير الملموسة سواء الحاضرة أو المستقبلية كضمانات للحصول على القروض، بينما يعد ذلك مستحيلًا في **باراجواي** حيث ينص القانون على وجوب أن تتضمن اتفاقية القرض وصفاً وتحديداً لكل أصل على حدة وكذا وصفاً لطبيعة القرض وطريقة استخدامه.

ويمكن استخدام المخزون كضمانة للحصول على القروض في بعض الدول منها **أنجولا**، **البرازيل** و**الصين** و**مالي**، ولكن في ظل وجود نصوص قانونية تلزم المقرض بضرورة تحديث قائمة الضمانات من وقت لآخر يصبح الأمر صعباً على أنشطة معينة، مثل محلات بيع الخضراوات أو شركات المحاسبة، التي تقدم أصولها والحسابات المستحقة التحصيل كضمانات، بعد الحصول على موافقة جميع المدينين.

يحتاج المقرض بشكل دائم إلى التأكد من حقوقه المتصلة بالضمانات المقدمة ومن ثم يلجأ إلى مكتب تسجيل الضمانات. وتتوفر في معظم الدول مكاتب لتسجيل الضمانات التي تتمثل في الأراضي والناقلات والطائرات والملكية الفكرية.

المشاريع الجديدة التي تغطيها السجلات العامة إلى مليون مشروع، كما قامت **أوروغواي** بنفس الاجراء ومن ثم زاد عدد المقرضين الذين يغطيهم البيان إلى 5 أضعاف. وخلال عام 2004/2005، ألغت **تونس** الحد الأدنى للقروض التي يسمح بتجميع بيانات ومعلومات عنها، مما أدى إلى زيادة عدد المقرضين الذين يغطيهم البيان إلى 15 ضعف. وقامت كل من **اندونيسيا** و**باكستان** بنفس الاجراء خلال عام 2005/2006 ومن ثم زاد عدد المقرضين بنحو 5، 18 ضعف على التوالي.

- زيادة وتنوع المنتجات والخدمات المقدمة للمقرضين والدائنين:

تم استحداث خدمات إضافية منها الحدود الائتمانية للمقرضين وعدد أيام التأخر عن السداد والمعلومات التجارية من المكاتب العامة لتسجيل الائتمان كما هو الحال في **سنغافورة** و**جمهورية الدومينيكان** و**هونج كونج** و**رومانيا**. أما في **البرازيل** فقد تم توسيع نطاق المعلومات الائتمانية من 10 أنواع إلى 30 نوع، تتضمن طبيعة القرض وكيفية استخدامه بواسطة المقرض. كما سمحت السلطات في كل من **استراليا** و**الدومينيكان** و**هندوراس** و**البرتغال** باستخدام المصادر العامة للبيانات مثل ملفات المحاكم. وقد وسعت السجلات العامة للمعلومات الائتمانية نطاق البيانات المتاحة في التقارير الائتمانية في كل من **النمسا** و**بلجيكا** و**فرنسا** و**ألمانيا** و**البرتغال**.

- تحسين جودة البيانات:

أقرت المكاتب العامة لتسجيل المعلومات الائتمانية في **بنجلاديش** عدداً من العقوبات المالية على البنوك التي تنبأ في تقديم هذه المعلومات أو تلك التي تفصح عن بيانات ائتمانية لجهات غير مرخص لها. وكنتيجة لذلك تزايدت نسبة المصارف التي تقدم البيانات في موعدها من 25% إلى 95%. وفي **بنما**، تم إنشاء مكتب لخدمات العملاء هدفه الأساسي تسوية النزاعات التي تنشأ حول دقة البيانات. وفي **موزمبيق**، ارتفعت جودة البيانات بدرجة ملحوظة كنتيجة لإقرار عقوبات على البنوك التي تقدم معلومات وبيانات غير مستوفاة. وبوجه عام، ظل أداء المكاتب الخاصة أفضل من الناحية الهيكلية لتقديم الخدمات للمقرضين. ويرجع ذلك إلى أن المكاتب العامة تقوم بدور مزدوج حيث تقدم خدمات للمقرضين من جهة، وتقدم الدعم للسلطات

الائتمانية. وفي **الجزائر**، تم إنشاء مكتب يوفر للقطاع الخاص بيانات عن الديون المتأخر سدادها. وفي **التشيك**، تم إنشاء مكتب خاص للمعلومات الائتمانية بغرض خدمة المؤسسات غير المالية مثل مقدمي تسهيلات التجارة الخارجية. وفي **تايلاند**، تم دمج مكاتب للمعلومات الائتمانية، كما أنشأت **المكسيك** ثالث مكتب خاص للمعلومات الائتمانية. وعلى صعيد آخر، يتميز نظام المعلومات الائتمانية في العديد من الدول بمحدوديته، حيث رصد التقرير نحو 21 دولة تتوفر فيها خاصيتين فقط مما سبق ذكره. بينما لا يوجد لدى العديد من الدول نظام للمشاركة في المعلومات الائتمانية. وبناء على ما تقدم، تركزت مجالات الإصلاح في توسيع قاعدة المشاركة في المعلومات الائتمانية وفقاً لما يلي:

- تقديم المعلومات والبيانات الائتمانية عبر الشبكة الإلكترونية:

يستطيع المقرضون في بعض الدول الحصول على تلك البيانات والمعلومات بشكل دائم عبر الإنترنت، في حين يستغرق هذا الأمر نحو سبعة أيام في دول أخرى خاصة الفقيرة منها.

- توزيع المعلومات الائتمانية الإيجابية:

توزع المكاتب العامة لتسجيل المعلومات الائتمانية المعلومات الإيجابية في كل من **بلجيكا** و**البرازيل** و**تركيا**، في حين تقوم بذلك المكاتب الخاصة في كل من **اليونان** و**هونج كونج** بموجب القوانين الجديدة، يصاحب ذلك خدمات جديدة ومتطورة حسب رغبات كل من المقرضين والدائنين. وفي **هونج كونج** تزايد عدد المقرضين الذين تقدم المكاتب الخاصة البيانات عنهم إلى أكثر من الضعف بينما بلغ في **بلجيكا** أكثر من خمسة أضعاف.

- توسيع قاعدة القروض المسجلة:

قلصت المكاتب العامة لتسجيل المعلومات الائتمانية في **السعودية** خلال العام 2004/2005 الحد الأدنى للقروض المسموح بتجميع بيانات عنها، من 5 مليون ريال سعودي إلى 500 ألف ريال فقط، مما أدى إلى تضاعف عدد المقرضين الذين يغطيهم البيان. وخلال عام 2005/2006، قامت **السلطات الفرنسية** بنفس الاجراء حيث خفضت الحد الأدنى للقروض التي يجب تسجيلها من نحو 76 ألف يورو إلى 25 ألف يورو، ومن ثم زاد عدد



● يحق للمقرض الحجز على الضمانة والتصرف فيها دون اللجوء إلى القضاء؛

وتشير البيانات إلى أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأتي في مقدمة الدول التي تُعنى بهذا المؤشر، تليها دول الاقتصادات المتحوّلة. وتسجل الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل مؤشراً أقل بكثير من الدول الغنية. وتشير البيانات إلى أن دول الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا لديها أضعف الحقوق القانونية وفقاً للقوانين المعمول بها لدى هذه الدول.

دواعي الإصلاح

– إن توسيع قاعدة المستفيدين من المعلومات والبيانات الائتمانية مع تقوية الحقوق القانونية المتعلقة بإجراءات الإفلاس وتحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ وإفاد العقود يعني في النهاية مزيداً من منح الائتمان المصرفي. وهو ما تشير إليه دراسات تحليل أسواق الائتمان خلال الـ 25 عاماً الماضية. كما أن توسيع قاعدة المستفيدين من المعلومات الائتمانية وتقوية الحقوق القانونية المتعلقة بالإفلاس تعمل على توسيع النشاط الائتماني حتى في ظل التحكم في المتغيرات الأخرى المحددة للنشاط الإقراضي. وتشير البيانات إلى أن أنظمة المشاركة في معلومات الائتمان في الدول النامية تعمل بشكل أفضل في ظل توفير استخدام الحقوق القانونية المتعلقة بتنفيذ إجراءات الإفلاس وإغلاق المشروع.

– تزداد إمكانية حصول الشركات على قروض من المؤسسات المالية في الدول التي لديها حقوق قانونية قوية مما يؤدي إلى تقوية وتوسيع العلاقة بين المشروعات صغيرة الحجم والمؤسسات المالية. وتشير الدراسات إلى أن فرص المشروعات صغيرة الحجم بالحصول على قرض من المصارف تزيد بنسبة 40% عن فرص الأعمال كبيرة الحجم، وذلك في الدول التي لديها نظام لتسجيل المعلومات الائتمانية. ذلك أن تسجيل المعلومات الائتمانية يساعد في التمييز بين العملاء الجيدين وغير الجيدين. هذا بالإضافة إلى منافع أخرى مثل الحد من القروض الرديئة، وذلك في ظل تطبيق الحقوق القانونية

حقوق الحجز على أصول المقرض المتعثر والتصرف فيها. ومن الطبيعي أن يزداد حجم الائتمان متاح إذا ما عومل المقرض معاملة عادلة في حالة إفلاس المقرض واسترداد حقوقه كاملة، والتي لا شك أنها تتطلب في كثير من الدول، إجراء تعديلات عليها ضمن قانون الإفلاس أو استبدالها. ومن أهم هذه الحقوق الآتي:

1- حق المقرض في الحجز على الأصول المقدمة من المقرض كضمانات والتصرف بها وذلك في حالة دخول المقرض مرحلة إعادة الهيكلة.

2- أولوية المقرض في الحصول على مستحقاته من حصيلة تصفية أعمال المقرض قبل الدائنين الآخرين.

3- حق المقرض في إدارة الشركة المتعثرة أثناء فترة إعادة الهيكلة وسحب حق الإدارة من المدين.

وقد تم استحداث مؤشر جديد لمعرفة مدى تأثير قوانين الضمانات وقوانين الإفلاس في تسهيل عملية الإقراض وذلك لأغراض قياس مدى سهولة الحصول على الائتمان. ويتضمن هذا المؤشر ثلاثة مقاييس للحقوق القانونية المنصوص عليها في قوانين الإفلاس، وسبعة مقاييس للحقوق القانونية المنصوص عليها في قوانين الضمانات؛

- إدراج مواصفات عامة للأصول التي تقدم كضمانات وليس مواصفات محددة بمعنى توسيع نطاق الأصول القابلة للاستخدام كضمانات؛
- إدراج مواصفات عامة للديون بمعنى توسيع نطاق الديون المغطاة؛
- السماح لأي شخصية قانونية أو طبيعية بالحصول على ضمانات مقابل منح الائتمان؛
- توحيد تسجيل الضمانات بما في ذلك الرسوم المطلوبة لتسجيل الأصول المنقولة كضمانات؛
- الضمانات تحدد الأولويات خارج نطاق عملية الإفلاس؛
- إمكانية الاتفاق بين الأطراف على التصرف في الضمانات بموجب نص الاتفاقية أو العقد؛

وكثير من الاتفاقيات لا تكون ملزمة للطرف الثالث إلا إذا كانت الضمانات مسجلة. ولكن عدد محدود من الدول لديه مكاتب لتسجيل الضمانات تسمح بتسجيل كل الأصول المنقولة لتسهيل الحصول على الائتمان.

ويعتبر إنشاء نظام يسمح بتسجيل الضمانات من الأصول المنقولة مهمة سهلة في كثير من الدول. ففي بعض الدول منها **بتسوانا وكندا والكويت وهولندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة وأمريكا** يستغرق تسجيل الضمانة من 1-2 يوم فقط. بينما في معظم الدول يتم ذلك في غضون أسبوعين، وتستغرق أكثر من شهر في بعض الدول الأخرى. أما في **بولندا** فتستغرق ستة شهور بسبب إتمام إجراءات التسجيل من خلال المحاكم.

وتعد عملية تسجيل الضمانة جزءاً من المشكلة، حيث تصيف القوانين المطبقة الخاصة بتحديد أولوية الدائنين للحجز على الضمانة والتصرف بها نوعاً آخر من المخاطر. ففي **الهند**، يفقد الدائنون الضرائب المستحقة على المدين. ويشترك مع **الهند** نحو ستون دولة أخرى تمنح الأولوية للدائنين الآخرين قبل الدائنين ذوي الضمانات. ومما لا شك فيه أن عدم اليقين في استرداد الديون يعني ارتفاع أسعار الفائدة وإتاحة إئتمان أقل.

وفي بعض الحالات، يستغرق تنفيذ الحجز والتصرف في الضمانات نفس الفترة الزمنية اللازمة لتحويل القروض غير المضمونة. وكنتيجة لذلك، يكون رد فعل المقرضين هو المطالبة بضمانات مبالغ فيها وارتفاع في تكلفة الإقراض (سعر الفائدة). ففي **زامبيا**، تصل متطلبات الضمانات إلى 3 أمثال قيمة القرض وسعر الفائدة إلى 18%، ومن ثم فإن القلة هم الذين لديهم القدرة على الوفاء بهذه الشروط للحصول على القرض. وفي **أستراليا**، يستطيع المقرض أن يعين مستلم الأصل بغرض بيعه دون اللجوء إلى القضاء، كما يمكن بيع الأصل المقدم كضمانة في غضون عشرة أيام فقط.

وقد جرى العرف على اللجوء بدرجة أقل لقوانين الضمانات في حالة تأخر المدين عن السداد لقروض مقدمة من دائنين متعددين، أو عندما يكون أفضل أسلوب للتعامل مع التعثر هو الإعلان عن إفلاس المقرض. وبدلاً من ذلك يتم اللجوء إلى قانون الإفلاس وذلك بغرض تحديد الجهات التي لها



البيانات الإيجابية من خلال مكتب تسجيلات الائتمان العام، في حين تسمح بعض الدول الأخرى (منها استراليا والدانمارك واستونيا وغانا ونيوزيلندا والفلبين) بتوزيع البيانات السلبية فقط. وتتنوع الدول بخصوصية وسرية البيانات رداً على التساؤل عن أسباب عدم توزيع كلا النوعين من البيانات في آن واحد. ولكن قوانين حماية المستهلك يمكنها أن تحافظ على سرية البيانات وفي نفس الوقت تسمح بتوزيع كلا النوعين من البيانات. ففي عام 2004/2005 سمحت اليونان بتوزيع البيانات الإيجابية ولكن وفق متطلبات صارمة تشترط الحصول على موافقة العميل قبل توزيعها، ومن ثم تسمح للمقترض بالخروج من النظام في حالة رغبته بذلك. كما سمحت بذلك كل من البرازيل وهونج كونج وتركيا خلال نفس العام لتلتهم الدومينيكان خلال عام 2005/2006. ويوفر هذا النظام الحق للمقترضين بالإطلاع على التقارير المعدة عنهم وآلية تسمح لهم بتصحيح الأخطاء الواردة بهذه التقارير - إن وجدت. وفي كوستاريكا تلجأ المؤسسات المالية لاستشارة المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية قبل الموافقة على منح الائتمان.

توسيع قاعدة مقدمي البيانات لمكتب تسجيل المعلومات الائتمانية:

تتوفر لدى مقدمي التسهيلات التجارية وتجار التجزئة ثروة من المعلومات عن التاريخ الائتماني ومدفوعات العملاء. ويزيد توزيع مثل هذه المعلومات من القدرة على التنبؤ باحتمال تخلف المقترض عن السداد، ومن ثم تتيح المزيد من الائتمان. وتشير البيانات إلى استعانة 85% من المكاتب الخاصة بتسجيل وتوزيع البيانات والمعلومات بتجار التجزئة، في حين تقتصر هذه النسبة على 35% من تلك المكاتب المملوكة أو التابعة للمصرف ذاته. وتعتمد العديد من المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية في تجميع معلوماتها على المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف السلطات الرقابية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قانون البنوك والائتمان يمنع أحياناً توزيع البيانات على الدائنين غير المصرفيين.

التسجيل الإلكتروني للمعلومات الائتمانية:

يعد أسلوب توفير الخطوط المفتوحة للحصول

مديونياتها باللجوء إلى آلية إعادة جدولة الديون وإعطاء فرصة للشركات لاستعادة مستويات نشاطها المرتفعة ومن ثم قدرتها على سداد التزاماتها وديونها. ولكن الواقع العملي يدل على انعدام التطبيق الأمثل لمعظم هذه الإجراءات. ولذا يفضل الخبراء الإصلاحات التي تهتم بتحسين أنظمة المعلومات الائتمانية والحقوق القانونية من أجل إصلاح أسواق الائتمان في الدول النامية. كما ينصح بوضع تشريعات وقواعد قانونية وموثيق تشجع المقرضين على المشاركة في تأسيس مكاتب خاصة لتسجيل المعلومات الائتمانية (وهي عادة ما تكون مكاتب غير ربحية تهدف إلى تبادل المعلومات الائتمانية). وينطوي دور مكاتب التسجيل الخاصة على استكمال دور مكاتب التسجيل العامة أو المساعدة في تعويض النقص في المعلومات المتعلقة بالقطاع الخاص والطرق التي يمكن استخدامها في التعامل مع حالات التعثر والإفلاس بما في ذلك إعطاء الدائنين ذوي الضمانات، الأولوية في استرداد حقوقهم ضمن الدائنين الآخرين. وفي هذا المقام، يسوق التقرير بضع إصلاحات من شأنها أن تزيد فرص الحصول على الائتمان، وهي كما يلي:

- توزيع المعلومات الإيجابية والسلبية على السواء.
- توسيع قاعدة مقدمي البيانات لسجلات المعلومات الائتمانية.
- التسجيل الإلكتروني للائتمان.
- إدخال نظام ضمان عالمي لكل من المدين والدائن.
- إنشاء مكاتب لتسجيل الضمانات.
- السماح بتنفيذ الحجز على الضمانات والتصرف فيها دون اللجوء إلى القضاء وتوسيع قاعدة الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات.

توزيع المعلومات الإيجابية والسلبية على السواء:

كلما زادت المعلومات التي يقدمها مكتب تسجيل الائتمان بغرض التنبؤ باحتمال التخلف عن السداد، يكون ذلك أكثر فائدة للمقرضين ويفسح المجال لمزيد من الائتمان. وتشير البيانات إلى أن بعض الدول تسمح بتوزيع مدى محدود فقط من

القوية، حيث تقل القيود على الائتمان المصرفي وتتراجم تكلفة الاقتراض.

- تحافظ قوانين الضمانات الجيدة على جودة تكوين محفظة القروض لدى المصارف. ففي الدول حيث تقتصر قائمة الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات على أنواع محددة، أو في الدول التي ترتفع فيها تكلفة تسجيل الأصل المضمون، فإن العميل المقبل على الائتمان يفضل الحصول على قرض استهلاكي (كما هو الحال في المكسيك حيث تنمو القروض الاستهلاكية بمعدلات تعادل 8 أمثال معدلات نمو قروض شركات الأعمال، وكذلك في البيرو التي تعكس معدلات مشابهة ولكن أقل حدة) نظراً لعدم التزام المقترض بتقديم أية ضمانات مقابل الحصول على القرض. ومن ثم تتأثر محفظة القروض لدى المصارف سلباً حيث تصبح رديئة التكوين وتزيد احتمالات تعرض المصارف لخسائر، وخاصة في حالة تباطؤ النمو الاقتصادي (الكساد).

مجالات الإصلاح تجارب دولية:

تتمثل المشكلات التي تعترض إمكانية الحصول على الائتمان المصرفي في نقص المعلومات الائتمانية وضعف القوانين والتشريعات التي تحكم تقديم الضمانات. وعليه يوصى بإجراء الإصلاحات أولاً فيما يتعلق بإتاحة المعلومات الائتمانية وتنقيح قوانين تقديم الضمانات.

ويحذر التقرير من فشل أنظمة تقديم الدعم بهدف زيادة الحصول على الائتمان المصرفي، حيث أشار إلى المشروع المكسيكي الذي بدأ بهدف تقديم القروض الميسرة للمزارعين، وانتهى بتحقيق خسائر تقدر بنحو 20 مليون دولار/ الشهر، إذ بلغت تكلفة إقراض كل دولار نحو 35 سنتاً، ومثلت القروض الرديئة ما يزيد عن 45% من إجمالي القروض، إضافة إلى أن استمرار هذا النوع من القروض يمنع البنوك الخاصة من تقديم الائتمان المصرفي الناجح مما أدى إلى إغلاق المشروع المكسيكي المذكور عام 2005.

وفي محاولة لإصلاح أسواق الائتمان في الدول النامية خلال حقبة التسعينات، اتبع العديد منها إجراءات التعامل مع الشركات المتعثرة في سداد



وفي **سلوفاكيا** اختصرت الفترة الزمنية من 560 يوم إلى 45 يوماً فقط. وفي **الهند** اختصرت من 25 سنة إلى 10 سنوات فقط في عام 1998. وفي مايو 2004، سمح لبنوك القطاع العام التي تستحوذ على 90% من حصة سوق الائتمان في الهند، بتنفيذ أحكام الضمانات دون اللجوء إلى المحاكم وبناءً على ذلك، يحق للبنك الحجز على الضمان مباشرة وبيعه في مزاد علني بعد مرور 60 يوم فقط، ومن ثم تقلصت المدة إلى 9 شهور. وخلال عام 2005/2006، سمحت 10 دول بتوسيع قاعدة الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات والحجز على الضمانات والتصرف بها دون اللجوء إلى القضاء، ومنها **بيرو** و**الدنمارك** و**جمهورية قبرغيزيا** و**صربيا** و**وارمينيا**. وقد اعتبرت فرنسا أكثر الدول التي انتهجت إصلاحات خلال عام 2005/2006 وذلك فيما يتعلق بقوانين الضمانات والمعلومات الائتمانية، حيث نجحت السلطات هناك في صياغة قانون جديد أمكن بموجبه توحيد الإجراءات القانونية وسمح بالحجز على التصرف في الأصول المضمونة دون اللجوء إلى النظام القضائي. كما أقامت فرنسا مكتبا لتسجيل الضمانات المتمثلة في الأصول المنقولة خلال عام 2007، ووسعت من قاعدة الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات لتشمل جميع أنواع الأصول سواء الحاضرة أو المستقبلية.

تؤكد التجارب الدولية إذا، على أهمية تصميم نظام يقضي بتنفيذ أحكام الضمانات دون اللجوء إلى القضاء حيث يقلص الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد الدائنين لحقوقهم وإغلاق وتصفية المشروع إلى نحو الربع تقريبا. وكلما قل اللجوء إلى القضاء في هذا الخصوص كلما تقلص الوقت اللازم لهذا الغرض وازداد الائتمان متاح.

مجموعة الأصول الحالية والمستقبلية المستخدمة كضمانات، بما في ذلك المخزون والحسابات مستحقة التحصيل. وقد حاولت بعض الدول معالجة المشكلة، حيث تراوحت الحلول بين **قبول المخزون كضمانة (في أوجواي)**، و**السماح بتقديم أصول غير مملوكة أو في حيازة المدين كضمانة (في أنجولا وفيتنام)**.

ويرى معدو تقرير أداء الأعمال أن جميع هذه الحلول تعاني من النقص، وفي تقديرهم أن الحل الأمثل يكمن في وضع مواصفات عالمية للضمانات تغطي جميع أنواع الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات وجميع أنواع الديون، ومن ثم السماح لكل من المقرض والمقترض بالاستفادة من هذا النظام العالمي الموحد.

أما بالنسبة لمكاتب تسجيل الضمانات، فيمكن لهذه المكاتب أن تؤدي أداء أفضل عندما يتم توحيد المعايير التي تحكمها على مستوى الإقليم الواحد بحيث تغطي جميع أنواع الأصول. كما أن أكثر أنظمة تسجيل الضمانات نجاحاً هي التي تسمح بتبسيط الإجراءات الإدارية ولا تتطلب توثيقاً أو مراجعة قانونية وتسمح كذلك للمقرضين بالإطلاع على تسجيل الضمانات عبر الشبكة الإلكترونية بشكل دائم.

السماح بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالضمانات بعيداً عن النظام القضائي وساحات المحاكم وتوسيع قاعدة الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات

سمح في **أسبانيا** عام 2000 بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالضمانات بالاتفاق بين المدين والدائن دون اللجوء إلى المحاكم، وترتب على ذلك تخفيض الفترة الزمنية اللازمة للحجز على الضمان والتصرف فيه من أكثر من عام إلى ثلاثة أشهر فقط.

على المعلومات من الأساليب سهلة التطبيق التي تهدف إلى تحسين كفاءة مكاتب تسجيل المعلومات الائتمانية دون اللجوء إلى تعديل القوانين أو التفاوض مع المقرضين للمشاركة بمزيد من البيانات، ويعمل هذا النظام على تسليم المقرضين تقارير دورية وبصفة دائمة. وللتعرف على مزاياه، يمكن مقارنته بالنظام المصرفي في بعض الدول الأفريقية، حيث يتعين على المقرض الانتظار لمدة 3 شهور من أجل الحصول على هذا التقرير بواسطة البريد العادي. ولما كانت تكلفة إدخال الأساليب التكنولوجية غير مرتفعة، فمن الحكمة إدخالها دون انتظار أو تأجيل، سيما وأن ذلك سوف يساعد على إتاحة المزيد من الائتمان، فضلاً عن ما يمكن أن يقدمه من تحفيز ومساعدة للمصارف التجارية في استخدام النظام الإلكتروني في إدارة الائتمان، وبالتالي تسارع عملية الإقراض وتقل فرص التحيز ضد السيدات.

اقترح نظام ضمان عالمي موحد

وكجزء من إصلاح قانون الضمانات لديها سمحت **سلوفاكيا** في عام 2002 للمدينين بتقديم كافة أنواع الأصول المنقولة كضمانات سواء الحاضرة أو المستقبلية والملموسة وغير الملموسة، ومن ثم ألغيت متطلبات المواصفات المحددة للأصول التي يمكن تقديمها كضمانات. ومنذ ذلك الحين أصبح 70% من الائتمان الممنوح لشركات الأعمال مضموناً بالأصول المنقولة والمستحقات التي يمكن تحصيلها في المستقبل.

إن بإمكان كافة المقرضين تقديم الأراضي المملوكة لهم أو تلك التي يملكون حق الانتفاع بها، كضمانات للحصول على القروض، وكذلك الحال بالنسبة إلى الأصول الملموسة دون فقد الملكية. ولكن هناك قيود قانونية تتمثل في وضع مواصفات محددة للأصول والدائن، تمنع المدينين من تغيير

مؤشر التنافسية العالمية 2007

لهذا العام أيضاً ليشمل 128 دولة منها 13 دولة عربية، مقارنة بـ 125 دولة منها 10 دول عربية للعام 2006. كما تم إحداث تغيير في منهجية تقييم تنافسية الاقتصادات القائمة على استغلال

الاقتصادات الوطنية وتوجيه قرارات الاستثمار. ويستند المؤشر إلى بيانات ونتائج مسوحات شاملة يجريها المنتدى بالتعاون مع شبكة عالمية من مؤسسات شريكة، وقد امتد غطاءه الجغرافي

يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنوياً منذ العام 1979، عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEFORUM) World Economic Forum، ويعتبر أداة هامة لتقييم وتحليل تنافسية



مؤشر التنافسية العالمية 2007

المجموعات	الترتيب عالميا			الدولة	الترتيب عربيا
	قيمة المؤشر	2006	2007		
	2007	125 دولة	128 دولة		
المجموعة الثالثة 40 دولة	4.67	32	29	الإمارات	1
	4.56	38	32	قطر	2
	4.42	44	36	الكويت	3
	4.30	49	39	البحرين	4
المجموعة الثانية 40 دولة	4.72	30	3	تونس	5
	4.53	-	8	سلطنة عمان	6
	4.25	52	13	الأردن	7
	4.00	-	26	ليبيا	8
المجموعة الأولى 48 دولة	3.98	76	29	الجزائر	9
	4.09	63	4	مصر	10
	4.02	70	7	المغرب	11
	3.81	-	12	سوريا	12
	3.18	114	38	موريتانيا	13

المصدر: World Economic Forum
الموقع الشبكي: www.weforum.org
* ملاحظة:

- وفقا للمؤشر تمثل المجموعة الثالثة أعلى مستويات التنافسية وذلك استنادا إلى مستويات التنمية في دول المجموعة، تليها المجموعة الثانية ثم الأولى.
- إن نتائج مؤشر التنافسية العالمية 2007 هي نسخة معدلة لنتائج مؤشر التنافسية 2006-2007، ولغرض عقد مقارنة صحيحة مع العام السابق، يتوجب الرجوع إلى مؤشر التنافسية العالمية 2005-2006.

المصادر الطبيعية، وتقسيم الدول المشمولة إلى ثلاث مجموعات وفقا لمستوى التنمية فيها حيث تمثل المجموعة الثالثة المستوى الأعلى للتنافسية، تليها الثانية فالأولى. ويعكس ترتيب الدول في المؤشر مدى تنوع الاقتصادات العربية والتفاوت في أدائها التنافسي.

دول العالم في المؤشر

تصدرت سويسرا مؤشر التنافسية العالمية 2007 وتلتها في المراتب العشرة الأولى على التوالي (فنلندا، السويد، الدنمرك، سنغافورة، الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، هولندا والمملكة المتحدة). فيما حلت كل من (موريتانيا، بوركينا فاسو، مالاوي، زيمبابوي، مالي، إثيوبيا، موزامبيق، تيمور الشرقية، تشاد وبوروندي) في المراتب العشرة الأخيرة على التوالي.

الدول العربية في المؤشر

تصدرت الإمارات المؤشر عربيا بالترتيب (29) عالميا وتلتها في المراتب الأربع الأولى كل من قطر (32)، الكويت (35) والبحرين (39). وبالمقارنة مع العام 2005 احتفظت الإمارات بترتيبها، بينما سجلت 5 دول عربية تحسنا بنسب متفاوتة (قطر، الكويت، تونس، الجزائر والمغرب)، وتراجع تصنيف 4 دول عربية (البحرين، الأردن، مصر وموريتانيا)، فيما دخلت ليبيا، سوريا وسلطنة عمان المؤشر لأول مرة هذا العام.

مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2007

مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2007

الترتيب عالميا		الدولة	الترتيب عربيا
2006	2007		
17	10	السعودية	1
11	11	تونس	2
20	14	مصر	3
28	15	المغرب	4
16	18	الإمارات	5
-	25	الجزائر	6

المصدر: www.atkearney.com

يصدر مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية Global Retail Development Index سنويا منذ عام 2001 عن A.T. Kearney إحدى أكبر الشركات الاستشارية في العلوم الإدارية في العالم، وذات حضور عالمي في تقييس الأسواق الرئيسية والناهضة، وتقديم الاستشارات الإستراتيجية، التشغيلية، التقنية والتنظيمية للشركات الرائدة في العالم. يهدف المؤشر بشكل رئيسي إلى مساعدة الدول على ترتيب أولويات استراتيجياتها التنموية العالمية، ويشمل هذا العام 30 دولة ناهضة، منها 6 دول عربية، كما غطى 6 دول جديدة منها دولة عربية واحدة (الجزائر).



مكونات المؤشر

يصنف المؤشر الدول وفقاً لـ 25 متغيراً تشمل المخاطر الاقتصادية والسياسية، جاذبية أسواق التجزئة، مستويات تشبع السوق والفرق بين نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة ونمو تجارة التجزئة من جهة أخرى. ويركز المؤشر على الفرص الاستثمارية المتاحة لكل من التاجر الشامل وتاجر التجزئة في قطاع الأغذية، وهما النموذجان اللذان يتصدران المفاهيم الحديثة لتجارة التجزئة.

وضع الدول في المؤشر

حافظت الهند على تصدرها المؤشر لهذا العام تلتها روسيا، الصين، فيتنام، أوكرانيا، تشيلي، لاتفيا، ماليزيا، المكسيك والسعودية في المراكز الـ 10 الأولى على التوالي. فيما جاءت كل من أوروغواي، بيرو، الفلبين، اندونيسيا، الجزائر، هنغاريا، رومانيا، ليتوانيا، الأرجنتين وكولومبيا في المراكز الـ 10 الأخيرة على التوالي.

وضع الدول العربية في المؤشر

غطى المؤشر لهذا العام 6 دول عربية تصدرتها السعودية بالترتيب (10) عالمياً، تلتها تونس (11)، مصر (14)، المغرب (15)، الإمارات (18) والجزائر (25). وبالمقارنة مع عام 2006 سجلت 3 دول عربية تحسناً نسبياً (السعودية، مصر والمغرب)، فيما حافظت تونس على ترتيبها وتراجعت الإمارات تراجعاً طفيفاً، ودخلت الجزائر المؤشر للمرة الأولى.

دراسات:

العوامل المؤثرة في حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص في 129 دولة

وقد اعتمدت الدراسة على فحص واختبار العوامل المؤثرة في تنمية وتطوير أسواق الائتمان المصرفي الموجه إلى القطاع الخاص (كمتغير تابع معبراً عنه بنسبة الائتمان المصرفي الموجه إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي) باستخدام بيانات مختلطة ما بين بيانات مقطعية وسلاسل زمنية عن مؤشر الحقوق القانونية للدائن ومدى انتشار كل من السجلات العامة والمكاتب الخاصة بتجميع البيانات والمعلومات الائتمانية (كمتغيرات مستقلة أو مفسرة) في 129 دولة حول العالم خلال الفترة 1998 - 2003. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- أن زيادة إنتشار المكاتب الخاصة والعامة لتسجيل المعلومات الائتمانية على السواء يساهبها زيادة في الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص ولكن بدرجة أكبر في الدول الفقيرة عنها في الدول الغنية، بما يعزز ضرورة استمرار دور الحكومات في دعم توفير وإتاحة المعلومات الائتمانية في الدول الفقيرة والنامية.
- يشير التحليل الإحصائي إلى أن الإصلاحات القانونية والتشريعية في هذا المجال التي تسهم في تحسين درجة الحقوق القانونية للدائنين وإتاحة المزيد من البيانات والمعلومات الائتمانية، ذات علاقة

أشارت معظم الدراسات الحديثة التي أجريت في مجال تنمية أسواق الائتمان الموجه للقطاع الخاص إلى أهمية دور المؤسسات في توفير الدعم اللازم لمثل هذه الأسواق مثل الحماية القانونية للمستثمر والدائن أو القواعد القانونية التي تحكم منح الائتمان المصرفي. وعلى الرغم من أن هذه الدراسات ركزت على فحص تأثير العديد من التشريعات على حجم الائتمان المصرفي، إلا أنها واجهت بعض الصعوبات بسبب صغر حجم العينة محل الدراسة وبالتالي كانت الحصيلة نتائج ضعيفة ومشكلات في القياس. وفي هذا الصدد، رصدت نشرة ضمان الاستثمار دراسة أعدها ثلاثة باحثين، أثنين Caralee McIesh، Simeon Djankov من البنك الدولي، والأخر Andrei Shleifer من جامعة هارفارد تحت عنوان "Private Credit in 129 Countries" أو "الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص في 129 دولة"، والتي تم تنقيحها ونشرها في يناير 2006.

إمكانية التمييز بين منشأ القانون المطبق (الفرنسي أو الانجليزي) في هذه الدول وأثره على شكل هذه المؤسسات والتشريعات وكذلك الحقوق القانونية للدائنين. كما سمح توفر بيانات السلاسل الزمنية بفحص ما إذا كان هناك تحسن في أداء هذه المؤسسات عبر الزمن ومدى تشابه نصوص وأحكام التشريعات المختلفة عبر الدول. والاهم من ذلك، فإن توفر البيانات الحديثة التي أعقبت الإصلاحات في مجال منح الائتمان المصرفي سمح بدراسة مدى تأثير تلك الإصلاحات على تنمية أسواق الائتمان المصرفي حول العالم.

ونظراً لأن الدراسة التي بين أيدينا وسعت من حجم العينة محل الدراسة لتشمل بيانات تغطي 129 دولة حول العالم ولفترة زمنية بلغت 25 عاماً، فقد تميزت عن سابقتها من الدراسات في أنها أسفرت عن نتائج إحصائية يمكن الاعتماد عليها والثوق بها بدرجة أكبر فيما يتعلق بقياس تأثير المؤسسات والتشريعات التي تحكم عملية منح الائتمان المصرفي في تلك الدول. كما أن كبر حجم العينة سمح باختبار مدى كفاءة وفعالية تلك المؤسسات والتشريعات المعمول بها على اختلاف أنواعها وبمختلف مستويات التنمية الاقتصادية السائدة في دول العينة، إضافة إلى

أهمية أكبر نسبيا بالنسبة للدول الغنية. وتوضح الأشكال البيانية التالية المستخرجة من الدراسة المذكورة، تطور أداء نسبة الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الإصلاحات المذكورة في الدول محل الدراسة، حيث يشير الشكلان (1)، (2) إلى زيادة النسبة المذكورة على نحو مضطرد ومنتام خلال الفترة التي أعقبت إنشاء مكاتب خاصة أو سجلات عامة، في حين يلاحظ زيادة هذه النسبة بمعدلات نمو متسارعة في حالة إجراء الإصلاحات التي منحت المزيد من حقوق الدائنين القانونية وذلك مقارنة مع حالة الإصلاحات التي تقلل من حقوق الدائنين القانونية كما هو موضح في الشكلين (3)، (4).

الزمن، كما أنها تختلف ما بين الدول الفقيرة والدول الغنية، وذلك على عكس الفرضية التي مفادها أن النصوص واللوائح في الأنظمة القانونية المختلفة تتبع قالب متشابه أو متقارب.

- أن منشأ القانون المطبق، سواء الفرنسي أو الإنجليزي، يعتبر أحد أهم محددات حقوق الدائنين وإتاحة المعلومات الائتمانية عبر الدول محل الدراسة.
- إن تقديم الحماية للدائن (المقرض) من خلال النظام القانوني وتوفير المكاتب التي تقدم المعلومات الائتمانية عادة ما تصاحبها نسب مرتفعة من الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ولكن حماية المستثمر تشكل

موجبة مع نسبة الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص (المتغير التابع) وذات معنوية أحصائية مرتفعة ومن ثم فهي تمثل محددات كمية مهمة لتنمية وتطوير أسواق الائتمان المصرفي، والدليل على ذلك أيضا أنها تعكس مدى تزايد حجم الائتمان المصرفي الممنوح خلال الفترة التي أعقبت انتهاز تلك الإصلاحات.

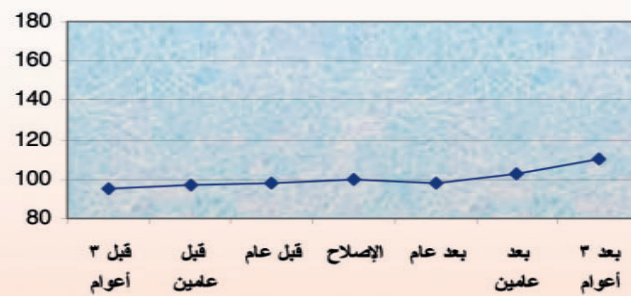
- يبين التحليل الإحصائي أهمية المكاتب العامة لتسجيل المعلومات الائتمانية لفائدة أسواق الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الدول النامية.
- تختلف حقوق الدائنين وفقا لنصوص وأحكام القوانين التي تستمد روحها من التشريع الفرنسي أو الإنجليزي عن بعضها البعض وتتميز بالثبات وعدم التغير عبر

الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الإصلاحات في الدول محل الدراسة

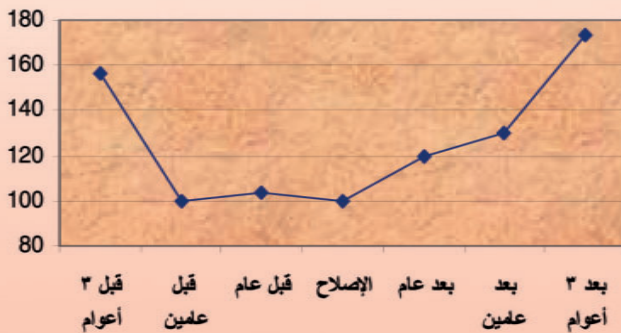
شكل رقم (3): إصلاحات تقلل من حقوق الدائن



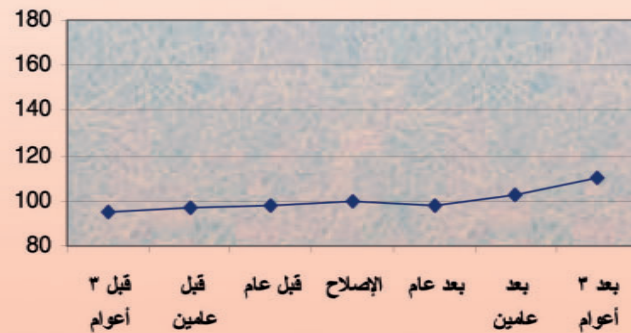
شكل رقم (1): إنشاء مكاتب خاصة للمعلومات الائتمانية



شكل رقم (4): إصلاحات تزيد من حقوق الدائن



شكل رقم (2): إنشاء مكاتب عامة للمعلومات الائتمانية



ملحوظة: تعرض الأشكال البيانية الأربعة متوسط نسبة الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع الدول التي انتهجت إصلاحات في هذا المجال علما بأنه تم تنميط النسبة المذكورة عند القيمة 100 في سنة الإصلاح.

لمزيد من الاطلاع يمكن البحث بالعنوان التالي: Simeon Djankov, Caralee McLiesh, and Andrei Sheifer, "Private Credit in 129 Countries", Revised January 2006, www.doningbusiness.org.

تطور الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية

نحو 800 مليون دولار في النصف الأول من العام الحالي، شملت هذه المشاريع عدداً من المشاريع النسيجية والغذائية ومشروع لإنتاج السكر وعدداً من مشاريع الثروة الحيوانية ومصانع أسمنت والعديد من مشاريع النقل.

تدفقات استثمار أجنبي مباشر واردة

في مصر تنوي مجموعة "ريلايس" الهندية استثمار نحو 10 مليار دولار في الصناعات النفطية، إضافة إلى إقامة مجمع متكامل للصناعات البلاستيكية والذي من المتوقع أن تبلغ طاقته حوالي 1,3 مليون طن وتكلفته الاستثمارية نحو 1,5 مليار دولار. كما تعتزم شركة "ايسار" الهندية الدولية استثمار نحو 3,4 مليار دولار في مشروع إنشاء مصفاة لتكرير البترول شمال مصر بطاقة إنتاجية تصل إلى 300 ألف برميل يوميا على أن يبدأ العمل في عام 2010، إضافة إلى إنشاء أربعة مصانع لإنتاج الصلب في الشرق الأوسط منها مصنع تصل تكلفته الاستثمارية إلى 590 مليون دولار.

وفي الإمارات أعلنت شركة "فرانكلين تمبلتون" الاستثمارية الأمريكية استحواذها على حصة تعادل 25% من شركة "الجبراكابيتال" الإماراتية التي تتخذ من دبي مركزاً لها، دون الإعلان عن قيمة الصفقة، وعلى صعيد آخر أعلنت شركة "الحيبتور الهندسية" الإماراتية عن موافقتها على بيع 45% من أسهمها إلى شركة "لايتون القابضة" الأسترالية وبلغ حجم الصفقة نحو 707 مليون دولار.

وفي الكويت أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن مؤسسة آتش. أس. بي سي. القابضة اشترت حصة قدرها 5,26% في مركز سلطان للمواد الغذائية، وتبلغ قيمة الصفقة 14,93 مليون دينار (53 مليون دولار بسعر الإغلاق).

وفي ليبيا نجحت عملية خصخصة أحد البنوك الليبية جزئياً، إذ دخل البنك الفرنسي "بي أن بي باري با" شريكا مع بنك صحاري الليبي من خلال شراء 19% من رأس مال البنك بقيمة

في سعيها لمتابعة مستجدات البيئة الاستثمارية في الدول العربية تواصل نشرة ضمان الاستثمار رصد تلك التطورات وفق محاور تعنى بحجم واتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي بشكل عام، مع التركيز وبشكل خاص على تدفقات الاستثمار العربي البيئي، والقطاعات الجاذبة للاستثمار والعلاقات الإقليمية والدولية والتطورات النوعية في المناخ الاستثماري، ونورد فيما يلي أهم تلك المستجدات خلال الفترة يوليو- سبتمبر 2007.

تدفقات استثمارية وافدة...

رصدت مؤخراً عن عدد من الأجهزة المعنية بالاستثمار في عدد من الدول العربية، تصريحات تناولت بيانات عن التدفقات الاستثمارية الواردة وعن المشاريع الاستثمارية التي تم الترخيص لها في إطار قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كالاتي:

ففي الأردن، أشارت إحصائية رسمية صادرة عن البنك المركزي الأردني، أن حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار بلغ نحو 1,9 مليار دولار خلال النصف الأول من العام الحالي وبنسبة نمو تبلغ 196% بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

وفي مصر، أشار تقرير صادر عن وزارة الاستثمار إلى أن التدفقات الاستثمارية الواردة إلى مصر خلال السنة المالية 2006/2007، حققت نمواً بمقدار 82% بالمقارنة مع السنة المالية السابقة، حيث ارتفعت من 6,11 مليار دولار في السنة المالية 2005/2006 إلى 11,1 مليار دولار، وشكلت التدفقات الواردة إلى مصر لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات قائمة نحو 47% أو ما يعادل 5,2 مليار دولار، في حين بلغ صافي التدفقات الاستثمارية إلى قطاع البترول ما نسبته 28% من إجمالي التدفقات أو ما يعادل 3,1 مليار دولار، وبلغت حصيلة عمليات الخصخصة نحو 2,8 مليار دولار شكلت ما نسبته 25% من الإجمالي. وتوضح الإحصائيات المتوفرة عن رؤوس الأموال الموجهة لتأسيس

شركات في مصر منذ العام 1970 ولغاية نهاية السنة المالية 2006/2007، ان حجم مساهمات المستثمرين المصريين بلغ 72% من مجمل الاستثمارات وبلغت مساهمة المستثمرين الأجانب 15%، في حين بلغت مساهمة المستثمرين العرب نحو 13%، وتمثل كل من بريطانيا والسعودية والإمارات والكويت وهولندا على التوالي أهم خمس دول مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر بشكل تراكمي من 1/1/1970 إلى 30/6/2007.

وفي البحرين، أشارت إحصائية حديثة إلى استقطاب منطقة البحرين العالمية 51 مشروعاً بقيمة استثمارية تجاوزت 253 مليون دينار بحريني توفر فرصاً وظيفية بلغت نحو 6154، كما أشارت الإحصائية إلى أن عدد عقود الإيجار للأراضي الواقعة في المنطقة بلغت حتى شهر يوليو من العام الحالي نحو 25 عقداً، ويجري العمل حالياً على تنفيذ 10 مشاريع صناعية في المنطقة.

وفي تونس، أعلنت الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار من خلال موقعها على الشبكة العالمية للمعلومات، أن حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى تونس خلال الشهور الثماني الأولى من عام 2007 بلغ نحو 921,2 مليون دينار تونسي، توزعت ما بين استثمارات مباشرة بقيمة 852,8 مليون دينار، واستثمارات محفظة الأوراق المالية بقيمة 68,4 مليون دينار.

وفي سوريا، أعلن مدير عام هيئة الاستثمار السورية أن القيمة الاستثمارية للمشاريع المستفيدة من القانون رقم 8 للاستثمار بلغت



200 مليون دولار، على أن يتم استكمال شرائه بالكامل خلال فترة تتراوح بين ثلاث أو خمس سنوات.

تدفقات استثمارية عربية صادرة...

أشار تقرير اقتصادي دولي، بان صناديق الاستثمار الخليجية أنفقت في معدلات متسارعة وبشكل يمكن وصفه بالتنافسي، نحو 68 مليار دولار على التملك العقاري في الخارج (وخاصة في بريطانيا)، وذلك منذ بداية العام الحالي، وبالتزامن مع تزايد الإيرادات المالية لصادرات النفط التي تقدر بنحو 1,2 مليار دولار يوميا، مما يشير إلى توجه الخليجيين إلى استثمار أموالهم في أصول إستراتيجية، بدلا من إيداعها في الودائع المصرفية والسندات الحكومية. كما تم الإعلان في كوالالمبور عن قيام شركات أوسطية تقودها (شركات قطرية وسعودية وكويتية وبحرينية وإماراتية) باستثمار 1,5 مليار دولار في ماليزيا، في قطاعات النفط والغاز، العقار والصناعات المصرفية الإسلامية.

من جهة أخرى واصلت عدة شركات عربية سعيها إلى عولمة نشاطها والانطلاق في إقامة مشاريع أو تأسيس شركات جديدة واقتناص الفرص الاستثمارية خارج الوطن العربي.

ففي قطاع الاتصالات باشرت شركة "اتصالات أفغانستان" التابعة لمؤسسة "اتصالات الإماراتية بتقديم خدمات الهاتف الجوال في أفغانستان والتي تعد السوق الرابعة عشر للشركة الإماراتية. كما أن شركة "عمانتل" (الشركة العمانية للاتصالات) بصدد إبرام صفقة مع شركة باكستانية للاتصالات تمتلك بموجبها الشركة العمانية نحو 65% من الشركة الباكستانية مقابل نحو 156 مليون دولار. وفي الكويت كشفت شركة "المدينة للتمويل والاستثمار" وشركة "اكتتاب القابضة" عن توقيع عقد شراكة إستراتيجية ومالية مع شركة "هيتس" السعودية لتغطية رأسمال "هيتس" إفريقيا المتخصصة في قطاع الاتصالات، بقيمة 300 مليون دولار، وذلك في إطار برامج الشركة التوسعية وسياستها في تنويع استثماراتها عالميا، علما بان شركة المدينة تملك 30% من "اتصالات ليبيريا" و 65% من "اتصالات تنزانيا".

وفي قطاع الصناعة أعلنت شركة "أوراسكوم" المصرية أنها استثمرت نحو 440 مليون دولار في بناء مصنع للأسمنت في جنوب أفريقيا لتلبية الطلب المحلي على الأسمنت، وتبلغ حصة "أوراسكوم" من المصنع نحو 67% وسيبلغ إنتاجه مليوني طن سنويا. كما أعلنت شركة "بروج" الإماراتية والمتخصصة في مجال توفير الحلول البلاستيكية عزمها إنشاء مجمع في الصين لتصنيع منتجات البولي بروبيلين لاستخدامها في تقنيات قطاع السيارات والأجهزة الكهربائية دون تحديد مبلغ استثماراتها في هذا المجمع. وفي قطاع البنوك، وقع بنك الكويت الوطني على اتفاق يتم بموجبه شراء حصة قدرها 40% من البنك التركي في صفقة تبلغ قيمتها 166 مليون دولار. كما قامت شركة الاستشارات المالية الدولية "إيفا" الكويتية بالاستثمار في أسهم أحد البنوك البرتغالية بمبلغ 105 مليون دولار لتصبح حصة شركة "إيفا" في البنك 0,75% من القيمة السوقية للبنك والبالغة 13,5 مليار يورو. وفي قطاع الطاقة، قامت شركة أبو ظبي الوطنية للطاقة والمعروفة باسم "طاقة" بالاستحواذ على شركة كندية تعمل في مجال النفط مقابل 450 مليون دولار. وفي ابوظبي، أعلنت شركة "أبيبيك" للاستثمارات البترولية الدولية، وهي شركة إماراتية حكومية، عن شراءها نحو 21% من شركة نفط "كوزمو" اليابانية العملاقة، بقيمة 780 مليون دولار، وبذلك تكون "أبيبيك" أكبر مساهم في رابع أكبر شركة نفط يابانية.

وفي قطاع خدمات النقل الجوي أعلنت شركة دبي لصناعات الطيران عن الانتهاء رسميا من الاستحواذ على "ستاندرد اير" و"لاندمارك للطيران" الأمريكيتين في صفقة بلغت قيمتها 1,9 مليار دولار.

وفي قطاع العقارات، أعلنت مجموعة "أم بي سي" السعودية أنه وضمن خطتها التوسعية لعام 2007، البالغة قيمتها نحو مليار دولار أنها قد اشترت مجموعة بريطانية للفنادق وفندق ومركز تجاري في النمسا. وقامت شركة "دبي العالمية" بالموافقة على دفع مبلغ 5,1 مليار دولار مقابل حصة 9,5% من أسهم "أم جي أم ميراج" الأمريكية بالإضافة إلى شراء نصف حصة الشركة الأمريكية في مشروع عقاري في لاس فيغاس

بمبلغ 2,7 مليار دولار. وقامت شركة "إيفا" الكويتية بإقامة مشروع مشترك مع إحدى الشركات الأجنبية على إحدى جزر سيشيل يشمل فندق ووحدات سكنية ومرسى وتقدر قيمة المشروع بنحو 450 مليون دولار، وفي مجال تأسيس الشركات فقد قام "بيت أبو ظبي للاستثمار" بالإعلان عن تأسيس شركة في أوروبا باسم بيت أبو ظبي للاستثمار جنيف وهي شركة مستقلة ومملوكة بالكامل لبيت أبو ظبي للاستثمار في سويسرا. كما أعلن بيت التمويل "بيتك" عن توقيع صفقة مرابحة لصالح "فون ليسنج" التركية، إحدى شركات مجموعة "أولكر" للأغذية، بقيمة 60 مليون دولار أميركي ولمدة 3 سنوات وذلك عبر "بيتك" تركيا و"بيتك" البحرين، بمشاركة بنوك خليجية وأوروبية.

تنامي الاستثمارات العربية البينية...

أمكن رصد عدد من المشاريع الاستثمارية البينية في عدة قطاعات. ففي قطاع الاتصالات أعلنت شركة "أراسكوم تيليكوم" المصرية عن موافقتها لإقامة مشروع مشترك مع شركة "كوريك" للاتصالات الكردية العراقية وستبلغ قيمة المشروع نحو 2,2 مليار دولار وسيتمحور المشروع لشركة أوراسكوم دخول السوق العراقية مرة أخرى. ومن جهة أخرى، أعلنت شركة الاتصالات الكويتية التي باتت تعرف باسم "زين"، أنها بصدد استثمار ملياري دولار في سوق الاتصالات السعودية، وستكون بذلك المشغل الثالث لخدمات الاتصالات المحمولة في المملكة. وفي لبنان، تتفاوض مجموعة "فيفندي" الإعلامية الفرنسية مع "أوجيه" السعودية، لشراء نحو 33% من أسهم "أوجيه تيليكوم"، التي تتخذ من دبي مقرا لها وتدير خدمات لخطوط ثابتة وجوالة في تركيا، وجوالة في جنوب إفريقيا، وخدمات انترنت في السعودية والأردن ولبنان.

وفي قطاع الصناعة، أعلن "مجمع الشرق الأوسط" للصناعات الإلكترونية والثقيلة في الأردن عن بيع حصة تعادل 20% من أسهمه وبمبلغ يعادل 57 مليون دولار إلى شركة "الصناعات الكويتية". وأعلنت "مجموعة الخرافي" أنها قامت بإنشاء مجمع يضم 9 مصانع في الأردن من خلال إنشاء "شركة الخليج للكابلات والصناعات المتعددة - الأردن" وهي شركة مساهمة خاصة مملوكة لمجموعة



بنك استثماري مقره **البحرين**، عن عزمه استثمار 6,1 مليون دولار في شركة إثراء المالية، وهي شركة وساطة تحت التأسيس مقرها الرياض وتضم شركاء من **الكويت والسعودية**. ستقوم الشركة، التي يبلغ رأسمالها 26,6 مليون دولار، بمختلف الأنشطة الاستثمارية والمصرفية في **المملكة السعودية**، تتبعها لاحقا بخطوات للتوسع في **دول مجلس التعاون الخليجي**. كما يواصل بنك "بيبلوس" **اللبناني** توسعه محليا وإقليميا ودوليا وبوتيرة متسارعة، من خلال تملكه محليا مصرف "ايه. تي. بي." **الأرمني** بفروعه الأربعة، والذي يجيء بعد افتتاح فرع له في كردستان العراق، وفرع خامس في سورية (طرطوس).

وفي **القطاع السياحي**، تقدمت شركة "الضيافة القابضة" الكويتية بطلب إلى هيئة التنمية السياحية في **مصر** لإقامة مشروع سياحي بكلفة 150 مليون دولار في منطقة شرم الشيخ، وفي **اليمن** تم التوقيع على اتفاقية بين الهيئة العامة للاستثمار ومستثمرين خليجيين ومصريين ويمينين لإنشاء مدينة ساحلية على سواحل عدن بكلفة تصل إلى 10 مليار دولار وسيضم المشروع العديد من القصور والفلل السكنية الفاخرة والفنادق والقرى والمنتجعات السياحية وعدة أرصفة وموانئ للبوارج السياحية بالإضافة إلى العديد من المراكز التجارية والمراكز التعليمية. وفي **الكويت**، كشفت مصادر مطلعة عن قرب إتمام شركة "جراند" صفقة لبيع 30% من شركة "السياحية" لمستثمر خليجي استراتيجي، من خلال التملك المباشر. وفي **المغرب** وقعت مجموعة عقارية إماراتية مذكرة تفاهم مع السلطات المغربية من أجل تنفيذ المرحلة الأولى للمشروع السياحي "باب البحر" على مشارف الرباط والذي يضم مباني سكنية تجارية إضافة إلى مرافق ترفيهية وبنية تحتية متطورة على مساحة تبلغ 500 ألف متر مربع، ويضم المشروع مكاتب ومحلات تجارية ومدينة للفنون والحفريات ومناطق سكنية تضم وحدات سكنية وفنادق وخدمات متكاملة.

وفي **القطاع العقاري**، تم البدء في تنفيذ مشروع "باب المتوسط" جنوبي العاصمة التونسية وبكلفة استثمارية تصل إلى 14 مليار دولار بالشراكة بين "سما دبي" الذراع

بنك "قطر الوطني" أيضا مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السورية ومصرف التوفير السوري وشركاء آخرين لإقامة بنك في **سوريا**. كما أعلن "البنك التجاري القطري" عن عزمه شراء حصة في "البنك العربي المتحد" **بالإمارات** ضمن خطته التوسعية في الشرق الأوسط بعد شرائه حصة تبلغ 34% من "البنك الوطني العماني" قبل عامين. وأعلنت مجموعة البركة المصرفية الإسلامية، ومقرها البحرين، أنها بصدد إنشاء مصرف في سوريا برأسمال يبلغ 100 مليون دولار. كما تستعد شركة بيت الأوراق المالية الكويتية للمساهمة في تأسيس شركة عقارية تتخذ من المملكة العربية السعودية مقرا رئيسيا لها. ويصل رأسمالها إلى 500 مليون ريال سعودي (ما يعادل 40 مليون دينار كويتي)، ومن المقرر أن توزع حصص المساهمة في الشركة المزمع تأسيسها بنسبة 53% لمساهمين من السعودية وبنسبة 43% لمساهمين كويتيين وخليجيين. وفي سوريا حصلت شركة نور للاستثمار الكويتية على موافقة مجلس النقد والتسليف المبدئية على تأسيس بنك إسلامي تحت أسم "بنك نور الإسلامي" برأسمال يصل إلى 200 مليون دولار مدفوع منه 50%. وحدد قرار الموافقة ملكية شركة نور للاستثمار المالي بنسبة 40% من رأس المال على أن يتم طرح 20% على أحد البنوك الإستراتيجية، و25% يتم طرحها على مستثمرين سوريين وخليجيين وطرح ما تبقى للاكتتاب العام. وأطلقت بلدان **اتحاد المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا)** "البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية" برأسمال 500 مليون دولار وسيكون مقره في تونس. كما وقع مصرف قطر الإسلامي اتفاقية مع المكتب العربي للشئون الهندسية لتقديم الخدمات الاستشارية على مشروع إنشاء مبنى بنك التضامن الإسلامي في **السودان** بتكلفة 12 مليون دولار. ونجح بنك الكويت الوطني في الفوز بسباق المنافسة على شراء البنك الوطني في **مصر** في صفقة تعد نقلة نوعية لاستراتيجية البنك الوطني التوسعية على مستوى المنطقة وبقيمة إجمالية تصل إلى حوالي 516 مليون دولار. كما استحوذت مجموعة دبي المالية على 15% من أسهم بنك مسقط بكلفة إجمالية بلغت 619 مليون دولار. كما أعلن بنك "الإثمار"، وهو

الخرافي وتوفر الشركة في الوقت الحالي 107 فرصة عمل ومن المتوقع زيادة العدد إلى 600 فرصة عمل. وفي **مصر**، أعلن رئيس هيئة التنمية الصناعية في مصر عن إقامة مشروع لصناعة الورق في محافظة بني سويف باستثمارات كويتية تبلغ نحو 120 مليون جنيه، كما أعلن عن بدء المراحل الإنشائية لمشروع "مجموعة الخرافي" الكويتية في الفيوم لإنشاء مجمع الأملاح المعدنية وبكلفة استثمارية تصل إلى 750 مليون دولار، ومن المتوقع أن يوفر المشروع نحو 5000 فرصة عمل. ووافق جهاز تنمية المنطقة الصناعية في محافظة المنيا على إنشاء مصنع جديد لإنتاج الإسمنت باستثمارات تبلغ نحو 89 مليون دولار مشتركة بين مستثمرين مصريين ومستثمر كويتي وبنسبة 75% إلى 25% على التوالي. وفي **الكويت**، استحوذت "شركة السويس للأسمنت" على ما نسبته 47% من أسهم شركة "اسمنت الهلال" الكويتية في صفقة بلغت قيمتها نحو 11,7 مليون دينار كويتي. وفي **موريتانيا** أعلنت الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" عن عزمها المساهمة في مشروع لإنتاج الحديد وبشراكة مع عدة شركات أجنبية وعربية وبقيمة إجمالية بلغت نحو 1,5 مليار دولار. كما أعلن وزير الصناعة والتجارة المصري عن اتفاق بين السعودية ومصر على إنشاء أول منطقة صناعية سعودية على مساحة مليون ونصف المليون متر مربع بمدينة السادس من أكتوبر تجذب مشاريع جديدة باستثمارات 700 مليون دولار وتوفر 10 آلاف فرصة عمل، ومن المقرر أن يتم الانتهاء من عمليات الإنشاء خلال 24 شهرا، وتتخصص المنطقة في مواد البناء والصناعات الغذائية والنسيج. وتأتي المنطقة الصناعية السعودية ضمن خمسة مناطق صناعية أخرى تحت الإنشاء في مصر تتضمن المنطقة التركية باستثمارات 4 مليارات جنيه مصري، والمنطقة الصينية باستثمارات ملياري جنيه، والمنطقة الأردنية باستثمارات 1,8 مليار جنيه، ومنطقة "سامكريت باك جروب" باستثمارات 3,4 مليار جنيه، ومنطقة الديار القطرية باستثمارات 16 مليار جنيه.

وفي **القطاع المصرفي**، أعلن بنك "قطر الوطني" عن شرائه حصة تعادل 20,6% من بنك "الإسكان للتجارة والتمويل" في **الأردن** وبلغت قيمة الصفقة ما يزيد عن 442 مليون دولار. واتفق

تجارية مخصصة للمشاة تضم مبان لشركات تجارية، مكاتب حديثة وشقق فخمة) والذي يتوقع انجازه عام 2010.

علاقات اقتصادية دولية ...

أعلن عن تأسيس مجلس الاستثمار والأعمال العربي - الصيني، تحت مظلة اتحاد المستثمرين العرب كمجلس تابع للاتحاد وفي نطاق جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية وسيكون من أهداف المجلس القيام بتدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والصين وتدعيم التعاون في مجال الاستثمار المباشر وتشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة وزيادة مجالات التعاون والتنسيق بين رجال الأعمال العرب والصينيين، وكذلك التعاون في مجال التنمية البشرية ونقل التكنولوجيا الصينية إلى الدول العربية وتشجيع إقامة مناطق حرة للصناعات الصينية، وقد اكتسبت العلاقات مع الصين أهمية خاصة خصوصاً مع زيادة القوة التجارية والاقتصادية للصين. وفي هذا الإطار، كشفت دراسة أجراها مجلس الأعمال المصري الصيني أن قيمة الاستثمارات الصينية في مصر بلغت نحو 298 مليون جنيه لأبريل من العام الجاري، تركز 80% من هذه الاستثمارات في قطاع الصناعة خاصة في صناعات الغزل والنسيج بما قيمته 99 مليون جنيه، الصناعات الكيماوية بنحو 44 مليون جنيه، والصناعات الهندسية بنحو 32 مليون جنيه، واستحوذ قطاع الإنشاءات على حصة من هذه الاستثمارات بلغت ما نسبته 15%. كما أضافت الدراسة أن حجم الاستثمارات الصينية في المناطق الحرة بلغ 34 مليون دولار.

وقعت مصر في الحادي عشر من يوليو للعام الحالي وثيقة انضمامها رسمياً كعضو مشارك في لجنة الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك في أعقاب موافقة المنظمة على انضمام مصر بعد مباحثات استغرقت 16 شهراً بين وزارتي الاستثمار والخارجية المصريتين والبعثات الدبلوماسية لدى 30 دولة تمثل أعضاء المنظمة منذ تقديم الحكومة المصرية رسمياً للانضمام في فبراير 2006. وقد تم خلال تلك الفترة إجراء تقييم فني شامل لمناخ الاستثمار في مصر من جانب المنظمة تضمن دراسة متأنية لجميع المعايير الخاصة بسياسات

مليون دولار تبلغ حصتها فيها نحو 20% وذلك من أجل تنفيذ مشروع "الحدايق العربية" في دبي والذي من المتوقع أن تبلغ كلفته الاستثمارية نحو 1,2 مليار دولار. كما أعلنت الشركة "الوطنية العقارية" الكويتية أنها تقوم من خلال مشاركتها بالتساوي لشركة مالطية وهيئة الاستثمار الليبية وبحصة تبلغ 50% من مشروع تنفيذ انجاز 400 فيلا سكنية في ليبيا وتبلغ الكلفة الاستثمارية للمشروع نحو 150 مليون يورو. كما أعلنت الشركة أيضاً عن مشاركتها لشركة "العقبة لتطوير المشاريع العقارية" في الأردن بمشروع إنشاء مخازن ومستودعات تبلغ حصة الشركة فيه 70% والباقي حصة الشركة الأردنية. وفي الإمارات، تبحث المجموعة الإماراتية الخاصة "داماك للعقارات" استثمار 1,2 مليون دولار في مشاريع عقارية وسياحية في 3 مدن مغربية (مراكش، أغادير وفاس) يتوقع بدأها مع مطلع 2008، وذلك في سياق التدفق الاستثماري الخليجي القوي (الإماراتي بشكل خاص) نحو الاستثمار في المغرب منذ العام 2002. وفي الكويت كشفت مصادر مسئولة أن شركة "أعيان للإجارة والاستثمار" تقود تحالفاً يضم مستثمرين مصريين، لتطوير 3 مشاريع عقارية في مصر بقيمة تتراوح بين 15 و 20 مليون د.ك. وسيقوم التحالف بتطوير قطعة ارض إلى فلل وقسائم تجارية، وذلك ضمن المشروعين الأول والثاني، أما الثالث فسيتم تطويره إلى فلل وشقق سكنية. وسيتم تمويل المشاريع الثلاثة من محفظة استثمارية يتم تأسيسها لهذا الغرض. وفي إطار توسعها إقليمياً، أعلنت شركة "صروح" الكويتية عن استثمار 200 مليون دولار بمساهمة حكومية، في مشروع بقطاع الصناعات الطبية في الأردن، والذي يشمل تشييد مدينة طبية كبيرة تضم فنادق. وفي الكويت أيضاً صرح مسؤول في شركة "فلكس" للمنتجات والعقارات عن توقيع عقد مع شركة "العرين القابضة" في البحرين، لشراء ارض بقيمة 7 مليون دينار لاستثمارها في مشروع العرين التطويري، الذي يعتبر من أهم مشاريع البنى التحتية ويجمع مزيجاً استثمارياً محلياً، إقليمياً ودولياً. وفي الأردن، منحت شركة "بوليفارد العبدلي" عقداً بقيمة 300 مليون دولار لشركة "سعودي أوجيه" تتولى بموجبه إعمار "بوليفارد العبدلي" وسط عمان (يشمل منطقة

الاستثمارية لشركة "دبي القابضة" والحكومة التونسية، وسيتم تنفيذ المشروع على مراحل تمتد من 10 إلى 15 سنة، وسيضم أبراجاً وناطحات سحب تشكل مدينة سكنية تجارية وترفيهية توفر مقراً للشركات والمؤسسات المصرفية والخدمات المالية والتكنولوجية وغيرها، ويستهدف المشروع جذب الشركات الاستثمارية في أوروبا وأفريقيا. وفي البحرين بدأت شركة المشروعات الكبرى العقارية "جراند" الكويتية بتنفيذ مشروع عقاري بكلفة تصل إلى نحو 30 مليون دينار بحريني بضم مجمع ضخم للمكاتب التجارية ومجمع سكني، هذا وتنجز الشركة الكويتية مشروعاً عقارياً آخر في الإمارات يتكون من مركز تسوق تجاري وفندقاً. وضمن خطة مجموعة "صافولا" السعودية لتنويع استثماراتها والتوسع في القطاع العقاري أعلنت المجموعة أنها وافقت على شراء حصة تعادل 5% من شركة "تعمير القابضة" في الأردن بمبلغ يعادل نحو 27 مليون دولار. وقامت شركة "العقارات المتحدة" الكويتية بتأسيس شركة تحمل أسم شركة "العقارات المتحدة" في الأردن تمثلت باكورة أعمالها في المشاركة الإستراتيجية في مشروع العبدلي الذي يقع في وسط العاصمة الأردنية عمان، وتقوم شركة العقارات المتحدة بتنفيذ جملة من المشاريع في الأردن منها مشروع بوليفارد- العبدلي الذي سيضم مجمع تجاري بالإضافة إلى برج سكني بارتفاع 35 طابق. وفي البحرين أعلن عن تشكيل تحالف بين شركة "صروح" الإماراتية "وريل كابيتال" البحرينية، وذلك حين دخلت الشركة الإماراتية كمستثمر استراتيجي في مشروع "ريل ماروك"، أحد أكبر مشاريع الشركة البحرينية، والذي يقام في المغرب، ويهدف إلى تطوير مساكن اقتصادية لذوي الدخل المحدود وبناء أكثر من 22 ألف وحدة سكنية باستثمارات تتجاوز 450 مليون دولار. وفي الكويت أعلن عن قيام الشركة "العربية العقارية" الكويتية بإبرام اتفاق مع شركة "ذا لاجونز" التابعة لشركة "سما دبي". وقد اشترت الشركة الكويتية بموجب الاتفاق 80% من مساحة أحد جزر المشروع وقامت الشركة الكويتية بسداد 3% من قيمة الأرضي المقدر بنحو 1,3 مليار درهم وستقوم الشركة الكويتية بتأسيس شركة جديدة برأسمال يقدر بـ 500



70% من هيئة النقل النهري ضمن عمليات الخصخصة في السودان، وتشارك عارف بملكية الهيئة كل من الحكومة الاتحادية بنسبة 20% وحكومة جنوب السودان بحصة 10%.

وعلى مستوى النهوض بالقطاع المصرفي في الدول العربية، وافق بنك الكويت المركزي على السماح لبنك الدوحة القطري بفتح فرع له في دولة الكويت. وفي سوريا أعلن عن انطلاق أول مصرف إسلامي في البلاد هو "بنك الشام"، برأس مال يصل إلى 100 مليون دولار وبمشاركات من مستثمرين كويتيين وسعوديين وقطريين وسوريين. كما انطلقت شركة "ديار الكترونك سرفيسيز" للصيرفة وتحويل الأموال، في عملها في السوق السورية، كأول شركة صيرفة نظامية، وذلك بعد حصولها على الرخصة الأولى من مصرف سوريا المركزي لمزاولة مهنة الصيرفة. كما أعلنت الحكومة المصرية في العاشر من يوليو للعام الحالي عن عزمها طرح 80% من أسهم بنك القاهرة المملوك بالكامل للدولة وطرح 15% للاكتتاب العام و 5% على العاملين بالبنك والبالغ عددهم حالياً نحو 6 آلاف موظف. وسوف يتم توجيه صافي الأرباح الرأسمالية المتحققة من عملية الطرح لتدعيم المركز المالي لبنك مصر وسداد مديونيات شركات قطاع الأعمال العام المتبقية لكل من بنك مصر والبنك الأهلي المصري في إطار استكمال خطة تدعيم المركز المالي للبنكين.

أما على صعيد أسواق المال العربية فقد أصدر مجلس الوزراء السعودي أوامره إلى الهيئة المشرفة على البورصة برفع القيود عن المستثمرين من دول الخليج العربية الأخرى والسماح لهم بدخول السوق السعودية. وعلى صعيد آخر، باشر المستثمرون العرب شراء الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية بعد السماح لغير العراقيين بالتعامل في السوق. وقد أصدر سوق فلسطين للأوراق المالية دليل الشركات المساهمة المدرجة في السوق لعام 2006. وأتى هذا الإصدار بعد عشر سنوات على انطلاق أول جلسة للتداول. ويجمع الدليل الفلسطيني الذي يقع في أكثر من 230 صفحة من الحجم الكبير معلومات أساسية عن جميع الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بواقع أربع صفحات لكل شركة.

قبل شركات استثمارية متخصصة، وستمنح كافة التسهيلات التجارية والقانونية في المجالات المختلفة لشركات القطاع الخاص.

وفي الإمارات، أعلنت إمارة رأس الخيمة اتخاذها قرارا بإنشاء مركز مالي يحظى بقانون خاص، ويمنح الاستقلالية والإعفاءات التي تنعم بها المناطق الحرة (FREE ZONES) والمراكز المالية المذكورة آنفا. ويتكون المركز المالي لرأس الخيمة (RAK FINACIAL CENTER) من 12 برجاً يجري بناؤها على مساحة 750 ألف متر مربع ويتألف كل منها من 30 إلى 65 طابقاً. ومن المقرر أن يستغرق بناء المركز الجديد أربع سنوات بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي مليار دولار أميركي. وتتولى هيئة رأس الخيمة للاستثمار مهمة رعاية المركز الجديد، وتتوقع أن يستقطب الشركات العالمية التي ترغب بالعمل في مناطق حرة معفاة من الضرائب والرسوم والرقابة، كما في جزر كايمان (CAYMAN ISLANDS).

وفي ظل الاهتمام المتنامي بنشاط الاستثمار العقاري في الأونة الأخيرة نتيجة ارتفاع عوائد النفط وتوجيه جزء من الاستثمارات الخليجية إلى الدول العربية اعتمد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الإطار العام لإنشاء اتحاد عربي جديد تحت التأسيس هو "الاتحاد العربي للتنمية العقارية". وتم تحديد مقر الاتحاد في مصر وتشمل الأهداف الرئيسية للاتحاد دراسة التشريعات المنظمة للمجال العقاري وإنشاء خريطة استثمارية للمشروعات العقارية المطروحة والفرص المستقبلية في الدول العربية وإنشاء مركز معلومات للأنشطة العقارية لتوفير بيانات تفصيلية عن قطاع العقار في الدول العربية.

وضمن برامج التحول إلى ملكية القطاع الخاص (الخصخصة) في الدول العربية، تباشر تونس حالياً تخصيص الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين عن طريق إدراج 30% من أسهم الشركة في السوق المالية، وتتزامن هذه الخطوات مع طرح 30% من الشركة التونسية للزجاج والتي تتنافس عليها 3 شركات فرنسية وإيطالية ومغربية. والجدير بالذكر أن عائدات التخصيص بتونس قد بلغت نحو 4 مليار دولار غالبيتها ناتج عن بيع 51% من أسهم شركة الاتصالات لمجموعة إماراتية. وفي السودان أعلن عن قيام "مجموعة عارف" الكويتية بالاستحواذ على

الاستثمار والإجراءات الخاصة بالتسجيل والترخيص وسياسات حماية المنافسة ومنع ممارسات الاحتكار إلى جانب سياسات الحكومة الخاصة بالشركات ولوائح المسؤولية الاجتماعية بها وسبل تحسين كفاءة الأفراد والعمل وسياسات تنمية سوق المال وتعزيز البنية الأساسية والقواعد الرقابية للقطاع المالي والسياسات الضريبية والتجارية.

تطورات نوعية في بيئة الاستثمار ...

صدرت في مصر قرارات تتعلق بالضوابط الجديدة لإنشاء المناطق الاستثمارية الجديدة، وتأتي هذه الضوابط من أجل العمل على تنظيم إقامة المناطق الاستثمارية وإدارتها وفقاً للقواعد المعمول بها بالنسبة للمناطق الحرة من حيث السرعة والتيسير في إصدار التراخيص والسهولة في التعامل مع الأطراف المعنية من خلال مكاتب الهيئة العامة للاستثمار. كما انتهى مجلس الدولة من إعداد ومراجعة مشروع قانون جديد يسمح لأول مرة للقطاع الخاص بإنشاء وتشغيل مشروعات الري والصرف مع تحصيل ثمن خدمة توصيل المياه بسعر التكلفة لزراعة 925 ألف فدان في غرب الدلتا، ويمنح المشروع المستثمرين المحليين والأجانب، سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين حق تصميم وإنشاء وتشغيل وصيانة وإدارة جميع المنشآت والآلات والمعدات والشبكات والخطوط إضافة إلى حق امتياز يصل لمدة 30 عاماً. وسيؤدي مشروع القانون الجديد إلى علاقة تعاونية بين القطاعين العام والخاص حيث يفتح المجال أمام القطاع الخاص باب المشاركة الفعالة في مجالات التمويل والإنشاء والإدارة.

تنفيذا لقرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 27 المنعقدة بالمملكة العربية السعودية، والذي ينص على السماح لمواطني المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة الأنشطة الاقتصادية، قررت كل من السلطات السعودية والعمانية السماح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بممارسة أنشطة خدمات التأمين والخدمات العقارية والنقل بأنواعه.

وفي العراق أعلن عن تخصيص ارض قرب مطار السليمانية في كردستان على مقربة من الحدود التركية والإيرانية، لإقامة منطقة للتجارة الحرة، حيث سيتم طرح المشروع للاستثمار من



لتأمين عملياتكم
الإيجارية
عبر الحدود...

لضمان
استثماراتكم
العربية...

لتأمين
مصرفكم
عند تعزيز
خطابات الاعتماد...

لتأمين ائتمان
صادراتكم
إلى جميع
دول العالم...

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار The Inter Arab Investment Guarantee Corporation

سندكم للنجاح

www.iaigc.org
operations@iai.org.kw

المقر الإقليمي: المملكة العربية السعودية
ص.ب 56578. الرياض 11546
الهاتف: 1 4620150 (00966)
فاكس: 1 4649993 (00966)
بريد إلكتروني: iaigc@awalnet.net.sa

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية
ص.ب 23568. الصفاة 13096 الكويت
الهاتف: 4959555 (00965)
فاكس: 4959593 (00965)